



قاسيون

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن (3000) ل.س • دمشق ص.ب (35033) • تليفاكس (00963 11 3321775) • بريد إلكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

هل «انتهت الثورة»؟

يحاول كثيرون أن يقولوا للسوريين: «انتصرت الثورة، يعطيكم العافية، انتهت مهمتكم، عودوا إلى بيوتكم وناموا قري العيون!» هناك نصر كبير جرى تحقيقه، نعم. هناك فرحة عارمة في قلوب السوريين وقد رفعوا عن صدورهم سلطة مستبدة كانت جاثمة فوقها على مدى عقود طويلة، نعم. هناك آمال كبيرة بمستقبل مشرق، كريم، عظيم، آمن، نعم... ولكن... الثورة تنتصر وتنتهي حين تحقق أهدافها كلها، وما تحقق حتى الآن، ورغم أهميته الكبرى، إلا أنه مرحلة أولى يجب أن تتبعها مرحلة ثانية تستكملها، ضمن عملية ثورية متواصلة، حتى بلوغ الهدف: «السلطة للشعب، الكرامة للوطن، الثروة للجميع».

ما تغير حتى الآن، هو السلطة وليس النظام؛ فالنظام ليس مجموعة أشخاص فقط، بل وهو أيضاً وفي جوهره، طريقة توزيع الثروة والسلطة؛ حين تكون السلطة والثروة محصورة بيد أقل من 10% من السوريين، فالنظام القديم ما يزال مستمراً، حتى لو كان ذلك بأشكال وأسماء جديدة. ولنا في المثالين المصري والتونسي عبرة، حيث مضى أكثر من 14 عاماً على ما قيل: إنه «انتصار الثورتين المصرية والتونسية»، ومع ذلك، ما يزال النظامان في هذين البلدين، كما هما من حيث الجوهر، أي من حيث توزيع الثروة والسلطة.

إن استمرار وتعميق العمل المنظم للسوريين، هو الوصفة الوحيدة التي يمكنها أن تحقق انتصاراً فعلياً متكامل الأركان. ما نحن فيه الآن هو وضع ثوري، ويحتاج انتظام الناس وحشدنا لصفوفها وقواها للدفاع عن مصالحها، لكي نصل من وضع ثوري إلى ثورة مكتملة، وبهذا المعنى فالثورة ما تزال أمامنا وليست وراءنا.

ولنتذكر دائماً، أن «السلطة مظنة فساد»، أي أن هذه السلطة، ولا يقوم ويصح سلوك أي سلطة من السلطات، إلا وضعها تحت رقابة شعبية مستمرة، وهذه الرقابة تعني انخراط الناس بالعمل السياسي المباشر على المستويات كلها، دفاعاً عن مصالحهم. طوى السوريون صفحة «الحزب القائد» و«القيادة الحكيمة»، ولا يريدون العودة للوراء؛ الآن ينبغي فتح صفحة الشعب اليقظ المستعد دائماً للمراقبة والمحاسبة والمشاركة وانتزاع زمام المبادرة، والمتمتع بديمقراطية حقيقية وبحرية تعبير حقيقية.

ولنفتح هذه الصفحة، ما تزال بحاجة لانتقال سلس نحو وضع مستقر، وهذا يتطلب اشتراكاً واسعاً للسوريين كلهم، ليس على أساس انتماءاتهم القومية والدينية والطائفية فحسب، بل وأهم من ذلك، على أساس انتماءاتهم السياسية والاقتصادية، لأن المواطنة المتساوية تعني أن السوري أخو السوري أي أن تكون قوميته ودينه وطائفته وجنسه، وبالذات أن المنهوب أخو المنهوب، وكلاهما ضد الناهب والفاقد والمستبد...

الخطوة الأولى هي تطبيق جوهر القرار 2254، لفتح باب مشاركة حقيقية للجميع؛ فسورية لا يمكن أن يحكمها حزب واحد، حتى لو جاء بديكور شكلي حوله على الطريقة التي سبق للسلطة وللبعث أن استخدمها.

أمامنا مهمات كبيرة وكثيرة، وعلى رأسها تحديد الاتجاه الاقتصادي الاجتماعي الذي يخدم الناس، وما يجري الإعلان عنه تحت مسمى «اقتصاد السوق الحر»، هو استمرار واستكمال لما كان يقوم به النظام عبر أكثر من 20 عاماً الماضية... وأمامنا أيضاً مهمة وقف التغول «الصهيوني» وإعادة كخطوة أولى نحو حدود فض الاشتباك لعام 1974. الهدف التالي هو التغيير الجذري الشامل، الذي يتضمن وضع أساس حقيقي لحل أزمت الفقر والبطالة والتوزيع غير العادل للثروة، ولاستعادة أراضينا المحتلة...

نقاش اقتصادي «هادئ»

مع حكومة تسيير الأعمال المؤقتة

[12]

شؤون عربية ودولية



هل تنحول أوكرانيا في 2025 إلى هزيمة جماعية للغرب؟

20

شؤون محلية



من الدولة الفوضوية إلى التعويم العشوائي!

10

سورية على الطريف الجديدة



90% «المعززين» و10% «الحرامية»... هذا هو الفرز الحقيقي!

08

شؤون عماليت



أنقذوا العمال واحموا نقاباتهم

02

أنقذوا العمال واحموا نقاباتهم



بصراحة

■ محمد عادل اللحام



الطبقة العاملة وخطوات التغيير المطلوبة

كثيراً ما كتبنا في جريدة قاسيون عن أوضاع الطبقة العاملة من حيث أجورها المتدنية جداً، وكثيراً ما كتبنا عن مجمل حقوقها المسلوقة بقوة الهيمنة وقوة القمع وقوة القوانين التي فصلت على مفاصل قوى النهب لمنتوج عملها. وكنا نؤكد في كتاباتنا الموجهة للطبقة العاملة ولكل العاملين بأجر بأن الطبقة العاملة السورية لن يتغير حالها طالما بقيت ممسوكة من اليد التي توجعها، ونعني بذلك قدرتها على تنظيم نفسها وقدرتها على رد العدوان عليها، من خلال تلك الأدوات التي فرضت عليها ولم تستطع كسرها أو إبعادها أو تحييدها، مما جعلها خاضعة رخصة جعلت العدو الطبقي يتمكّن من السيطرة على حقوقها.

الطبقة العاملة، وهي تضمّ المكوّن الأكبر من حزب المهنيين، لا بد لها أن تشقّ طريقها الصعب والمعقد من أجل أن تكون طرفاً أساسياً فاعلاً في رسم مستقبل سورية الجديدة، وأن تكون حاضرة في الصراع السياسي والاجتماعي والاقتصادي الجاري الآن، والذي سيجري بعد قليل، وهذا لن يتم إذا لم تستطع الطبقة العاملة إيجاد وتكوين تعبيرها السياسي والتنظيمي، القائم على تحديد وبلورة البرنامج المعبر عن مصالحها في مواجهة البرامج الأخرى، التي ستظهر حتماً وتحاول ركوب موجة التغيير التي يفترض أن تكون لصالح أغلبية الشعب السوري الذي عانى على مدار عقود وتحمل كل أشكال القمع والحرمان والتهجير والجوع.

نحن في حزب الإرادة الشعبية كنا نشدد دائماً على دور الطبقة العاملة السورية في عملية التغيير المنشود لكسر الهيمنة والتسلط على مقدراتها، ونحن الآن أمام تلك اللحظة السياسية والاجتماعية التي ستتيح للطبقة العاملة السورية أن تكون طرفاً أساسياً في التغيير المطلوب، إذا ما تمكّنت من تنظيم قواها، وهي قوى مهمة عبر العمل على تكوين جبهة عريضة متحالفة مع الطبقة العاملة تضمّ القوى الطبقيّة والمجتمعية المنهوبة عبر عقود، وتضمّ القوى السياسية المعبرة في برامجها ومواقفها عن مصالح العمال الجذرية.

لقد قلنا في برنامجنا «يمثل حزب الإرادة الشعبية في رؤيته وبرنامجها مصلحة الطبقة العاملة وسائر الكادحين السوريين ويناضل من أجل اعترافهم به كمثل لمصالحهم، ويرى في ذلك الاعتراف مدخله الأساسي لتحقيق دوره الوظيفي في بناء الاشتراكية في القرن الحادي والعشرين».

بدورنا سنناضل من أجل اعتراف الطبقة العاملة بنا كمثل لمصالحها ومن أجل تحقيق برنامجنا الذي هو برنامج حزب المهنيين.

بعد الخلاص من الوضع السابق الذي كان قامعاً ومجوعاً للشعب والذي ذهب من غير رجعة حيث تنفست الطبقة العاملة الصعداء وشاركت لأيام عديدة أفراح هذا الإنجاز العظيم والحدث التاريخي الكبير بدأت الأسئلة الكبرى تطرح في أروقة المعامل والتجمعات العمالية والنقابيات عن مصير الطبقة العاملة في المرحلة القادمة ومصير تنظيمها النقابي وعن الاحتياجات الآنية التي تحتاجها بالسرعة القصوى ومن باب المساهمة في الإجابة عن هذه التساؤلات بحكم تمثيلنا لمصالح هذه الطبقة العظيمة والكبيرة ندرج بعض البنود التي تصلح لتكون برنامج عمل مرحلي يحمي الطبقة العاملة وحقوقها ومكتسباتها التاريخية ووزنها السياسي والاجتماعي ودورها اللاحق بالحياة السياسية والاجتماعية والنهج الوطني والاقتصادي للبلاد وكذلك حماية تنظيمها النقابي من أي مخاطر تؤدي إلى حله أو تقسيمه أو حرفه عن دوره المناط به.

■ قاسيون - المكتب العمالي

رفع الأجور والتعويضات بنسبة أكبر من نسبة الخسارة التي لحقت بالأجور جراء انتهاء الدعم عن المواد الأساسية كحالة إسعافيه أولية ريثما يخرج قرار الأجور الجديدة من الحكومة المؤقتة.

حق الطابطة والخدمات الطبية والدوائية المختلفة للطبقة العاملة بشكل مجاني وكامل.

إعادة الوجبات الغذائية والوقائية للمستحقين من العمال الواردة بالقوانين والأنظمة.

إعادة تفعيل قانون الحوافز الإنتاجية ودفع تعويضات للعمال عن الفترة التي توقفت فيها معاملهم لظروف لا دخل

للعمال بها.

تأمين نقل العمال لمواقع عملهم أو دفع بدل نقدي للمواصلات بشكل فوري.

عدم صرف أي عامل أو تسريحه تعسفاً إلا بحكم قضائي عبر المحاكم المختصة.

إجراء انتخابات نقابية حرة ونزيهة وديمقراطية من قاعدة الهرم التنظيمي إلى رأسه دون وصاية من أية جهة كانت.

ضمان استمرار العمل المؤسساتي الخاص بالمنظمة النقابية وتقديم الخدمات للعمال حتى انتهاء الانتخابات الجديدة وتسلم القيادات الجديدة أصولاً.

ضمان تمثيل الطبقة العاملة بالحوار الوطني المأمول عبر التنظيم النقابي الجديد المنتخب ديمقراطياً.

الحفاظ على التنظيم النقابي من الحل أو التقسيم أو الانحراف لكونه ملكاً للطبقة

العاملة منذ عام 1925.

الحفاظ على مؤسسة التأمينات الاجتماعية وأموال العمال من أي إجراء إداري.

يجب التفريق بين الاحتياج المعيشي الإسعافي الفوري المفترض إجراؤه لصالح الطبقة العاملة ونقاباتها خلال الفترة المؤقتة لعمل حكومة تصريف الأعمال وحاجة الطبقة العاملة لإعادة ترتيب صفوفها وانتخاب تنظيم نقابي يمثل مصالحها ويضمن وجودها ودورها في رسم سورية الجديدة بالجوانب الوطنية والسياسية والاقتصادية وكلا الجانبين لا يلغي الآخر بل يكملان بعضهما الآخر وبهذا تتم حماية الطبقة العاملة وتنظيمها النقابي من أي خطر أي أو مستقبلي.

النقابات والتغيير

بعد ما وصلت إليه البلاد اليوم من تدهور في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وهروب رأس السلطة السابقة، في محاولة منه ترك البلاد في حالة من الفوضى والفلتان الأمني، وبعد أن أوصل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية إلى حالة من السوء غير المسبوقة في البلاد، وبالأخص منها أوضاع العاملين بأجر الاقتصادية والمعيشية والتي كانت تزداد سوءاً يوماً بعد يوم.

■ نبيك عكام

يعود إلى إذهان العمال كافة سؤال: هل الحركة النقابية اليوم سوف تمتلك الإمكانيات اللازمة والضرورية لتكون الممثل الحقيقي لكل العمال السوريين في القطاع الخاص المنظم منه وغير المنظم وقطاع الدولة على حد سواء كما ادعت في بيانها الذي صدر عقب هروب رأس السلطة؟ وهل لديها الجرأة لتقول للعمال إن الانتخابات التي لم تنته بعد لم تكن تعبر عن إرادة العمال والحركة النقابية على أقل تقدير؟

إن هذا يتطلب من الحركة النقابية وقفة جديدة وصوتاً عالياً لتغيير هذه الأوضاع بشكل جذري. إذاً على الحركة العمالية اليوم وضع استراتيجيات عمل نقابي كفاحي، وهذا لن يحصل إلا من خلال تغيير جذري لهذا الإيقاع البيروقراطي مسلوب الإرادة والقدرة الكفاحية من السلطة السابقة التي تعمل من خلاله هذه النقابات. فهي الآن بحاجة إلى تغيير جذري في استراتيجية العمل النقابي بكامله وجوانبه كافة، بدءاً من الاستقلالية للحركة النقابية، والقناعة التامة بأهمية العمل النقابي الكبرى وضرورة تقييده باعتباره سلاحاً

في يد العمال للدفاع عن حقوق ومصالح العمال ومواجهة الاعتداء على مكاسبهم. والفرصة متاحة لها لاستعادة أدواتها النضالية المعروفة المقررة في الشرائح الدولية، بعيداً عن المهادنة مع أرباب العمل بما فيها الدولة؟ وبناء موازين قوة جديدة تجعل المفاوضات والحوارات مع الحركة النقابية ذات مغزى وبهذا ستتمكن الحركة النقابية من استعادة القوة لصفوفها. أما إذا بقيت هذه النقابات على ماهي عليه من ضعف واستكانة،

واستسهالها العمل من خلال السلطة التنفيذية بهدف الحصول على بعض المكاسب الانتهازية لبعض قادة الحركة، اعتقد أن العمال سوف يعيدون النظر بهذه النقابات، من أجل نقابات قوية ومستقلة عن السلطة بأجهزتها كافة، تدافع عن العمال ومصالحهم المختلفة ضد الاستغلال، والفرصة متاحة لهم اليوم. ولا أجد غضاضة بالتذكير بأن النقابات نشأت عبر نضالات العمال ومعاركهم ضد المستغلين من أجل تحسين ظروف وشروط العمل. هذا وقد كانت هناك

إشارة واضحة في بيان المكتب التنفيذي لاتحاد النقابات بأنه يعتبر نفسه جزءاً من السلطة التنفيذية وأنه على استعداد لتنفيذ ما يملئ عليه، كما كان في العهد البائد. النقابة سلاح العمال الأفضل لتحسين ظروف عملهم وتحسين شروطه والنقابة هي مدرسة طبقية لوعي الطبقة العاملة لموقعها في المجتمع ووحدة الطبقة العاملة. وتضم النقابات عمالاً من مختلف الانتماءات السياسية وغيرها من الانتماءات وعمالية فرض خيار سياسي بحد

عينه عليها ساهم مساهمة كبرى في إضعافها وجعل دورها هامشياً لا معنى له سوى التجميل والتزوير. كذلك أصبحت غالبية العمال خارج هذه النقابات وخاصة عمال القطاع الخاص. ينبغي على النقابات أن تعود إلى دورها الوظيفي، ولأساليب النضال وللديمقراطية الداخلية في صفوف الحركة النقابية، والفرصة متاحة اليوم للنقابات، لأن تغيير أسلوب عملها الحالي تغييراً جذرياً مرتكز على قواعد وطرق الصراع الطبقي.

الطبقة العاملة



البرتغال إضراب هيئة الضرائب والجمارك
دخل العاملون في هيئة الضرائب والجمارك في إضراب عن العمل في مكاتب المالية في جميع أنحاء البلاد. يوم الخميس 19 الشهر الجاري. كما شهدت العاصمة في اليوم التالي -بالإضافة إلى الإضراب- مظاهرة وطنية في لشبونة حضرها أكثر من 2000 عامل. وفقاً لمصادر عن نقابة عمال الضرائب فقد أغلقت أكثر من 70% من مكاتب الضرائب في البر الرئيسي للبرتغال والجزر أو تعمل بنصف طاقتها. وفي اليوم الأول للإضراب تم إغلاق نحو 80% منها. يطالب العمال بأفاق وظيفية أفضل ويحتجون على استبعادهم من الزيادات التي قررتتها الحكومة لشغل وظائف خاصة أخرى في الخدمة العامة. وعلى ضرورة زيادة عدد موظفي الهيئة، حيث يبلغ متوسط العمر 55 عاماً.



عمال أمازون يستعدون للإضراب قبل أعياد الميلاد
دخل آلاف العاملين في شركة أمازون في إضراب اعتباراً من يوم الخميس، قبل أيام من عيد الميلاد، بسبب رفض شركة التكنولوجيا العملاقة بدء المفاوضات بشأن العقود. وزيادة الأجور، وأعلنت نقابة سائقي الشاحنات المحلية في بورتلاند بولاية أوريغون عن تنظيم اعتصام أمام مستودع أمازون يومي 19 و20. وأعلنت نقابة سائقي الشاحنات المحلية في ديترويت في بيان لها عن إضراب في منشأة أمازون في مترو ديترويت يومي 19 و20 من كانون الأول، وصوت عمال أمازون في جزيرة ستاتن؛ في كوينز، نيويورك؛ وأربعة مرافق في جنوب كاليفورنيا؛ والسائقون في سكوكي، إلينوي، لصالح السماح بالإضرابات خلال الفترة نفسها.



الهند - العمال في منطقة أنجانواي أوقفوا الإضراب
ألغى آلاف العمال في منطقة أنجانواي، الذين بدأوا إضراباً مفتوحاً عن العمل بالقرب من المجمع الإداري للمنطقة يوم الأربعاء وكانوا قد أمضوا يوماً وليلاً على الطريق وعلى الأرض في قلب مدينة كالبوراجي، بعد مفاوضات بين رئيس اتحاد عمال أنجانواي بولاية كارناتاكا وكبار المسؤولين في المجمع الإداري للمدينة وكان سكرتير مدينة كالبوراجي للحزب الشيوعي الهندي «الماركسي» جزءاً من الوفد العمالي المفاوض، وبعد المفاوضات أعلنت رئيسة اتحاد العمال سحب الاحتجاج قائلة إن مطالب العمال قد تم تحقيقها جزئياً. وتضمنت مطالبهم تنظيم خدمات عمال الأنجانواي مع الأخذ في الاعتبار أمر محكمة جوجارات العليا، وزيادة الأجر الشهري لعمال الأنجانواي، ودفع الأجر المستحق منذ عدة أشهر، ودفع مبلغ مقطوع قدره 50000 روبية لعمال الأنجانواي و30000 روبية عند تقاعدهم.



الولايات المتحدة عمال ستاربكس تصوت على الإضراب
أفاد اتحاد عمال شركة ستاربكس، التي تمثل أكثر من 10 آلاف مقهى، يوم الثلاثاء 17 كانون الأول، أن 98% من عمال المقاهي التابعة للشركة صوتوا لصالح القيام بالإضراب على مستوى البلاد أثناء المفاوضات للحصول على عقد جديد مع ستاربكس. إذا لم يتوصل الاتحاد مع الشركة إلى اتفاق عادل يلبي مصالح العمال، حيث من المقرر أن يعود مندوبو التفاوض إلى المفاوضات مع إدارة الشركة، يوم الثلاثاء، وهي آخر جلسة مقررة لهذا العام. من أجل تسوية منات من قضايا ممارسات العمل غير العادلة حتى الآن، وقالت النقابة إن الشركة لم تقدم بعد بما فيه الكفاية من المقترحات إلى طاولة المفاوضات والتي من شأنها معالجة أجور العمال والمزايا الأخرى.

يا عمال سورية الأبطال... حان وقت الاصطفاف



يا عمال سورية العظيمة ويا أبناء طبقتنا العاملة وسائر الكادحين في الوطن وخارجه، أيها المظلومون والمجرومون والصامدون الأبطال، إننا اليوم نشهد مرحلة تاريخية كبيرة ومنعطفاً مفصلياً مهماً للغاية، يتحدد فيه برنامج ومسار نضالنا الوطني والسياسي والطبقي والمعيشي، فمن اليوم، بل من هذه اللحظة، إما أن «نكون أو لا نكون»، إما أن نلتقط هذه اللحظة التاريخية أو سيسحقنا التاريخ ويتركنا في الدرك الأسفل الذي نعيش به، مسلوبين من حقوقنا، مكبوتة أصواتنا، نفتات على فتات موائد الوطن.

■ هاشم العقوبي

فبعد كل ما عايناه وتعرضنا له وبعد كل تلك التضحيات الكبرى والمستمرة على مدار عقود وسنين، لا ينبغي لنا أن نفرط بجزوغ فجر جديد، وانفتاح أفق متسع اتساع أحلامنا، ولا أن نكون خارج المعادلات القادمة، فالتهميش والإقصاء والترهيب والمحسوبيات يجب أن تصح من الماضي، وألا نسمح بقرارات أمنية اليوم تسلب صوتنا وتحدد مصيرنا وتفرق صفوفنا، ولا بسلطة فاسدة تنهينا وتسجن مناظلينا وتبيع كدنا وعرقنا بأبخس الأثمان، فالوعي الواعي، والنضال النضال، فإن كل تحل أو تأخر أو اصطافاف ثانوي هنا أو هناك هو خطأ الجسيم وطامة كبرى لا تعويض لها. فهبوا لقد جاءت اللحظة وأن الأوان، لنفجر تلك الطاقة الكامنة في أرواحنا وعقولنا ونستثمر وعينا الوطني والطبقي الذي لم يخيب السوريين يوماً، ولم يخذل الوطن قط. كيف لا ونحن بناته وصناع اقتصاده وثروته، ونحن ضمانته وحدته الوطنية الجامعة ونحن أول من يضحى وآخر من يستكين.

هذا برنامجكم وهذا حزبكم

يا عمالنا وكادحيننا، أنتم الطبقة الأوسع بالبلاد، وعليكم تقع المهمات الكبرى في رسم

حان وقت الاصطفاف، فالاستحقاقات القادمة كبيرة ومصيرية فلا يجب أن تغيبوا عن الحوار القادم ولا عن مخرجاته من دستور وانتخاب وبرنامج سورية الجديدة.

نقوى بكم وتقوون بنا

يا عمال سورية وكادحيها الأبطال، إن المهام التي أمامنا جليلة وعظيمة ونحتاج للالتفاف حول برنامج واحد ورؤية وطنية وسياسية وطبقية عميقة وواقعية، برنامج نضالي صلب طليعه طليعة مناضلة ثورية وشريفة وشجاعة، لأننا بحاجة لحرص الصفوف والذهاب معاً إلى الاستحقاقات القادمة يبدأ بيد وكتفاً بكتف، فلا نتحرف ولا نتحرف ولا نقسم ولا نهزم، فوحدتنا اليوم تجعلنا أشد قوة وأكثر استعداداً للقيادات من الأيام، وهذا برنامج الإرادة الشعبية ورؤيته جاهزان لكل هذا، فقد حرصنا طوال الوقت على أن يبقى متجهزين لمثل هذا اليوم، لأنكم أنتم البوصلة، ومن يمتلك برنامجاً سيكون له مكان في الفضاء السياسي الجديد، وستعترف القاعدة الشعبية التي يمثلها به، فكما كنا نمثلكم سابقاً سنبقى على ذلك بل نزيد، ولكننا اليوم نقوى بكم وتقوون بنا، خاصة بعد أن فك قيديكم وتخلصتم من الاستبداد والوصاية فأقبلوا ولا تدبروا فهذا عهدنا بكم.

لنناضل معاً

حتى استكمال التغيير والتحرير

إن ضمان تحرير أرضنا المحتلة، والحصول على أعلى درجات الحريات السياسية والنقابية، وضمان العمل الشريف والأجر العادل هو اصطفاكم اليوم ووحدتكم على برنامج

وطني طبقي واحد، وهو ضمان عيشنا الكريم ومستقبل شبابنا وأطفالنا، وهو الضامن لعدم عودة الاستفراد والتسلط والفساد والوصاية والاحتكار واقتصاد الأغنياء والمتنفذين، وهو مسارنا لإنجاز التغيير الجذري العميق والشامل الذي ننشده منذ عقود، وهو قريب وبوابته تطبيق القرار 2254 مع تعديلاته الموضوعية، والذي ينص بجوهره على وجود حوار وطني شامل يفضي لمرحلة تشكيل جسم انتقالي ودستور جديد وانتخابات عامة، وعليه لا بد من الإسراع بإعادة بناء تنظيمنا النقابي من خلال انتخابات جديدة قائمة على برامج القوى الوطنية، كي يكون التنظيم مستقلاً وقادراً على التمثيل الحقيقي للطبقة العاملة وتوحيدها حول مصالحها الوطنية والسياسية والطبقية، فلن نقبل أن نكون الحلقة الأضعف في وطننا الذي ننشد، ولن نقبل أن يصادر تنظيمنا النقابي وأن تكتم أفواهنا ويتم أقصاؤنا ويستمر حرماننا من لقمة العيش الحر والكريم.

إن الارتباط التاريخي المشيمي بين الطبقة العاملة وطبقة الفلاحين يساعدنا على تشكيل تحالف وطني متين، ويضمن تحالفات أخرى مع المهنيين والحرفيين والصناعيين الوطنيين، وسنكون أكثر قدرة على توحيد السوريين وبناء وطن حر وسيد، واقتصاد وطني تقدمي حديث، يحقق أعلى نسبة نمو وأعمق عدالة، إن حزب الإدارة الشعبية برؤيته وكوادره يبارك للطبقة العاملة بزوغ النور وانفتاح الأفق ويدعوكم أفراداً ولجاناً وقوى للنضال والاصطفاف حول برنامج الحزب حتى إتمام عملية التغيير الشامل والتحرير الكامل، فكرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار ونحن محكومون بالانتصار.

سوريئتنا الجديدة التي ينشدها السوريون، نوجه لكم نداء الوطن ونداء الاخ للاخ والعامل للعامل، وندعوكم للالتفاف حول برنامج حزب الإرادة الشعبية والانضمام لصفوف المناضلين الثوريين فيه، فهو كما عرفتموه وخبرتموه حزب الطبقة العاملة وسائر الكادحين ونصير الفلاحين، والحزب الذي لا يقبل إلا باقتصاد وطني سيادي قوي وقادر، يغلب مصلحة العمال والكادحين والفلاحين. وإن تاريخه لا يخفى على أحد: منذ فترة الأبياء المؤسسين الأوائل في عشرينيات القرن الماضي وحتى يومنا هذا، كنا وما زلنا في طليعة النضال الطبقي والنقابي، فلم نهن ولم نتراجع رغم كل ما تعرضنا له. وبقينا على مسارنا وطورنا أدوات نضالنا وتسلمنا بالمعرفة وبايمان العمال بنا، فلم نخن عهداً وكنا صوتكم والمدافعين عن حقوقكم في كل المعارك السياسية المستمرة، والاستحقاقات الدستورية والقانونية التي خضناها، وحملنا برنامجنا الطبقي المعبر عنكم في المحافل الدولية والمؤتمرات والاجتماعات، ومنعنا أي تغرد يستبعد الطبقة العاملة ومصالحها وتمثيلها فكنا الصوت العالي يوم خفتت الأصوات وكنا حزبكم الذي تنتشدون، سواء عرفتم ذلك أم لم تعرفوا، لأننا عملنا بالكواليس فما انتظرنا تصفيقاً أو شكراً أو هتافاً، والان

إن حزب الإدارة الشعبية برؤيته وكوادره يبارك للنضال والاصطفاف حول برنامج الحزب حتى إتمام عملية التغيير الشامل والتحرير الكامل

دليقان لـ «يونغه فلت»: انتهى الطور الأول من عملية ثورية ممتدة، وبدأ الثاني...



أجرت صحيفة «يونغه فلت» الألمانية، حواراً مع الرفيق مهندس دليقان، أمين حزب الإرادة الشعبية، حول فرار الأسد والأحداث الكبرى التي سبقت ورافقت هذا الحدث. وتم نشر الحوار في عدد يوم السبت 2024/12/21، وفيما يلي نص الحوار:

● سؤال: كيف تفسر الانهيار السريع لحكومة الأسد؟

لم يكن الانهيار السريع لسلطة الأسد أمراً مفاجئاً، وهذا ما عبرنا عنه في قاسيون خلال السنتين الماضيتين. جوهر المسألة أن الأسد كان يحاول باستمرار اللعب بين الغرب والشرق، وبين الأمريكان والأوروبيين من جهة، وبين الروس والإيرانيين والأتراك من جهة مقابلة، وكانت هوامش هذه الألعاب تضيق كلما اشتد الصراع الدولي، ولذا توقعنا مسبقاً أن الوقت المتبقي لهذه اللعبة كان قد بدأ بالنفاذ السريع.

● السؤال الثاني: أين تعمل جريدة قاسيون وحزب الإرادة الشعبية؟

حزب الإرادة الشعبية كان وما يزال يعمل على الأراضي السورية، وفي مختلف المناطق، وبقي كذلك طوال السنوات الـ14 الماضية. عدد قليل من رفاقنا كانوا موجودين في الخارج لضرورات العمل السياسي التي فرضها التدخل الدولي الواسع النطاق في سورية، وبسبب ضرورات أمنية، إضافة إلى أن جزءاً من كوادرنّا قد اضطرت لمغادرة البلاد مؤقتاً، كما جرى مع ملايين من السوريين، بسبب مزيج من الأوضاع السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية، ولكن الكتلة الأساسية من الحزب كانت وما تزال تعمل في سورية، وكذلك الأمر مع جريدتنا، جريدة قاسيون، التي تكاد تكون الجريدة الوحيدة التي استمرت طباعتها وتوزيعها بألاف النسخ في كل سورية بعد كورونا، حيث توقفت كل الصحف تقريباً عن الطباعة منذ عام 2020.

● السؤال الثالث: إلى أي مدى كان الشيوعيون

قادرين على العمل السياسي والتنظيم والظهور العلني أثناء حكم الأسد في سورية؟

خلال عهد الأسد، كان مستوى الحريات السياسية دائماً منخفضاً، وكان العمل السياسي ليس بالنسبة للشيوعيين فقط، ولكن بالنسبة لكل القوى السياسية السورية هو دائماً عبارة عن مغامرة غير محسوبة العواقب، وجرى عبر عقود طويلة تقديم تضحيات كبيرة وضمن عدد هائل من المعتقلين.

● السؤال الرابع: كيف ينظر حزبكم إلى التطورات المستقبلية المتوقعة في سورية؟

في حزبنا نعتقد أن ما جرى حتى الآن ليس إلا الطور الأول من عملية ثورية ممتدة، وأن أفق النضال السياسي الواسع قد انفتح الآن بشكل

ثلاثي أستانا «روسيا، تركيا، إيران»، استطاع ابتداءً من 2016 وحتى نهاية 2019، أن ينهي المعارك على الأرض وأن يحقق استقراراً نسبياً يفتح الباب نحو الحل السياسي ونحو تطبيق القرار 2254 الذي يقول بحوار بين النظام والمعارضة يؤدي إلى مرحلة انتقالية تنتهي بدستور جديد وانتخابات ديمقراطية يشارك فيها الجميع. كان مطلوباً من الأسد أن يقوم بأمرين: أن يسير بالحل السياسي وأن يجري تسوية مع تركيا التي تمتلك أطول حدود مع سورية بضمانات روسية وإيرانية، ولكنه رفض القيام بأي من الأمرين... ولذا، ورغم أن هناك صندوقاً أسوداً من المعلومات المخفية من الصعب فتحه في أي وقت قريب، لكن يمكن القول إن دول أستانا قد أنتزعت زمام المبادرة في إنهاء هذه المرحلة بعد أن فقدت الأمل في تجاوز الأسد معها، والذي كان يعول طوال الوقت على اتفاق من تحت ومن فوق الطاولة مع الأمريكيين، وربما مع «الإسرائيليين» أيضاً... ولعل الطريقة التي حل بها الجيش لحظة هروبه، تُعبر عن آخر

واسع في سورية، وأن الشعب السوري مغمم بأمل كبير باتجاه انتزاع زمام المبادرة وتقرير مصيره بنفسه... لدينا أداة أساسية في تحقيق انتقال سلس نحو واقع جديد هو القرار 2254، أي الحل السياسي الذي يقوم على حوار بين كل الأطراف السورية، ولدينا أداة أهم وأقوى هي العمل على الأرض وبين الناس وبين العمال وفي النقابات، وكلنا أمل وثقة، بأننا أمام موجة جديدة من النضال الواسع النطاق، موجة ستكون لها ألامها وصعوباتها، ولكنها في نهاية المطاف جزء من الموجة الشعبية العالمية التي تتجه بخطى ثابتة باتجاه تغيير جذري على مستوى المنظومة العالمية بأسرها...

قادرين على العمل السياسي والتنظيم والظهور العلني أثناء حكم الأسد في سورية؟

خلال عهد الأسد، كان مستوى الحريات السياسية دائماً منخفضاً، وكان العمل السياسي ليس بالنسبة للشيوعيين فقط، ولكن بالنسبة لكل القوى السياسية السورية هو دائماً عبارة عن مغامرة غير محسوبة العواقب، وجرى عبر عقود طويلة تقديم تضحيات كبيرة وضمن عدد هائل من المعتقلين.

● السؤال الرابع: كيف ينظر حزبكم إلى التطورات المستقبلية المتوقعة في سورية؟

في حزبنا نعتقد أن ما جرى حتى الآن ليس إلا الطور الأول من عملية ثورية ممتدة، وأن أفق النضال السياسي الواسع قد انفتح الآن بشكل

إلى رفاقنا في الخارج: الوطن والحزب يناديكم للعودة سريعاً!



ينضم لحمل المهمة، مهمة تحقيق الدور الوظيفي.

نعلم أنكم لم تخرجوا من البلاد إلا مجبرين على ذلك، بسبب الظروف الأمنية والسياسية والاقتصادية، ونعلم أن العودة السريعة ليست مسألة بسيطة وليست قراراً سهلاً... ولكن مع ذلك، ندعوكم بكل إصرار، وكل منكم على قدر استطاعته، أن يبذل كل ما يستطيع للعودة والالتحاق بصفوف الحزب بأسرع وقت؛ فالحمل ثقيل جداً، ولكننا، نحن وأنتم والسوريون، أهل له...

والى جانب المهمة السياسية والوطنية، فإن رفاقكم في الحزب، وبلادكم، تشتاق لكم بقدر ما تشتاقون لها، وهي الآن تنتظركم على أحر من الجمر!

إلى الأمام يا رفاق... لإعلاء كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار لتحقيق شعارنا الأثير: السلطة للشعب، الكرامة للوطن، الثروة للجميع!

هيئة رئاسة حزب الإرادة الشعبية دمشق 2024/12/20

رفاقنا الأعزاء، الأفق التاريخي الذي تحدّثنا عن انفتاحه منذ أكثر من عقدين، ينفتح الآن بشكل عملي ملموس على الأرض السورية.

نضالنا السياسي والتنظيمي المشترك الطويل الذي كان أشبه بالحفر في الصخر، يدخل الآن مرحلة مختلفة تماماً، حيث جماهير الشعب السوري متعطشة للعمل السياسي الواسع، وجاهزة للانخراط في النضال المنظم بأوسع نطاقاته ومختلف أشكاله، وهي تحتاج منا أن نكون على أعلى قدر من الجاهزية، وأن نكون على أتم الاستعداد لتحمل المسؤولية الوطنية والسياسية والاجتماعية، في بداية «لحظة تاريخية» فارقة ومفصلية ضمن التاريخ السوري بأسره.

إن حجم الإقبال الشعبي على العمل السياسي على العموم، ونحونا ضمناً وبشكل خاص، يمثل تجسيدا ملموساً لحلم طالما ناضلنا معاً للوصول إليه، وأن كم الخبرات السابقة المتركمة لديكم خلال نضالكم ضمن صفوف الحزب، بالمعنى الفكري والتنظيمي والسياسي، هي ملكية عامة لسورية والشعب السوري، ولحزبكم الذي يحشد قواه ويعمل على مدار الساعة، ويحتاج كل كتف إضافي

سورية على الطريق الجديدة



درس أساسي

مؤامرة خارجية أو داخلية»، والثانية التي كانت تقول بأننا أمام «مطالب بسيطة وأنية»، وأما الثالثة فهي رفض قاسيون اعتبار ما يجري «أمراً بسيطاً يحل ببعض التجميلات الإصلاحية». على هذا الأساس، استنتجت قاسيون أن الحل الوحيد هو في ملاقة الناس والاستماع إليهم وتحويل طاقاتهم المتفجرة في الاتجاه الإيجابي. وأصرت على حقيقة أن الجماهير عادت إلى الشارع أي إلى الفعل السياسي المباشر، ولن تخرج منه حتى الوصول إلى أهدافها، وهي سائرة نحو المستقبل، وكل من يصم أذانه عنها، أو يحاول تصويرها على أنها «رجس من عمل الشيطان» سيجد نفسه ملقى على قارعة طريق التاريخ...

مهمتها العميقة في تغيير الواقع بشكل جذري، وقالت: «سورية ليست خارج الزمان والمكان، والموجة الحالية لصعود النشاط الجماهيري ليست عابرة أو مؤقتة، ولن تنتهي موضوعياً دون تحقيق أهدافها التي كانت السبب في إقلاعها». تحولت هذه الكلمات مع الوقت إلى توصيف حقيقي لفهم الأحداث التي عصفت بسورية والمنطقة المحيطة، وما تزال صحيحة حتى الآن، لأن أهداف السوريين في حياة كريمة عزيزة وفي التخلص من الفقر والذل والفساد، لم تتحقق بشكلها المطلوب بعد.

نبه «الدرس الأساسي» أيضاً، لخطورة 3 أفكار سادت بعد آذار 2011. الأولى كانت في اعتبار ما يجري «مجرد

في 29 آذار من العام 2011 خرجت افتتاحية قاسيون تحت عنوان «درس أساسي» وقدمت توصيفاً باكراً لما كان يجري في سورية. في ذلك الوقت كانت وسائل الإعلام تحاول فرض أفكار معينة على السوريين، وهذه الأفكار كانت بمعظمها أفكاراً مبسطة وخاطئة في أن معاً! قال الإعلام الذي ادعى كذباً أنه يقف إلى جانب الشعب السوري، أن ما يجري هو حركة خاطئة ومؤقتة وستصل لأهدافها بشكل سريع... وقال إعلام النظام إن السوريين أمام «مؤامرة خارجية»... بالمقابل، قالت قاسيون إن تراكم المشكلات والأزمات يفرض على الشعب السوري أن ينهض لحلها، وأن الحركة الشعبية هذه لن تستكين ولن تهدأ قبل إنجاز

مع بدء الحركة الاحتجاجية في سورية في آذار 1102 اجتمعت هيئة تحرير جريدة قاسيون الناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية في دمشق، وهناك اتخذ القرار بفتح ملف بعنوان «سورية على مفترق طرق» كان الهم الأساسي في حينها أن يتحمل الحزب مسؤوليته السياسية ويقدم لجمهوره حصيلة خبرته السياسية، ورأيه في القضايا المختلفة استناداً إلى منصة علمية رصينة. وفي ذلك الوقت انكبت كوادرات الحزب الشابة على كتابة عشرات المقالات لنقاش القضايا الأساسية المطروحة، لكن صوت السلاح دفع ملايين السوريين للانكفاء مجدداً، والابتعاد المؤقت عن العمل السياسي، ومع تعقد الأزمة ضاقت فسحة الأمل وجرقت البلاد من أهلها، وظل الباقون فيها جالسين ينخرهم اليأس... أما اليوم، وقد سطعت الشمس مجدداً ودفأت العظام الباردة، فإننا نواصل من منبر «قاسيون» وحزب الإرادة الشعبية من خلفها، وعبر الأقلام الشابة بشكل أساسي، طرح مجموعة من المسائل أمام السوريين، علماً تركّز الضوء على المخرج الوحيد من أزمة وطنية وسياسية عميقة جثمت فوق صدورنا لسنوات... سعياً وراء انتصارات أكبر قادمة... لأن أجمل الانتصارات هي تلك التي لم تات بعد...

من درعا... هلت البشائر!



بعيد عن سلوك السلطة الفارّة، سلطة بشار الأسد. ثانياً: حين دمر الصهيوني جزءاً كبيراً من مقدرات سورية العسكرية، لم يكن ذلك تدميراً ل«جيش الأسد»، بل تدميراً لقدرات عسكرية كبيرة ومتراكمة بات من الممكن لأول مرة منذ أكثر من خمسين عاماً، أن تكون بيد الشعب السوري. ثالثاً: الشعب السوري هو شعب وطني يحب أرضه ويتمسك بها ويدفع دمه دفاعاً عنها، وليس لأي أحد، أياً يكن، أن يزاود على وطنية السوريين. رابعاً: فكرة المقاومة والعداء للصهيوني ونصرة فلسطين، ورغم كل المتاجرة بها عبر عقود من سلطات الأنظمة العربية، هي فكرة أصيلة في قلوب السوريين ودمائهم، وهم لن يتحولوا إلى مطبوعين أذلاء كرمي لعيون أي نظام قادم.

هلت البشائر من درعا عام 2011. واليوم أيضاً في 2024، ومرة جديدة، تهل البشائر من درعا مرة أخرى، عبر تظاهر شجاع بصور عارية في وجه الصهيوني. ولكن... ما هي الرسائل التي على العالم أن يستوعبها من المظاهرة التي قام بها أهالي ريف درعا، وخاصة في قرى حوض اليرموك ومنها قرية معربة، ضد الاحتلال الإسرائيلي وتوغله في الأرض السورية، والتي واجهها الصهيوني بإطلاق الرصاص الحي على الأبطال الذين وقفوا بوجهه بصورهم العارية؟ أولاً: «الإسرائيلي» هو عدو للشعب السوري، كل الشعب السوري، وعدو للدولة السورية. هو عدو للشعب والدولة، وليس لأي سلطة أو نظام سياسي كان. بل وهو كان راضياً إلى حد



في تقديس التظاهر!



تحقيق مصالحنا كسوريين، علينا أن نكون موجودين بشكل منظم للدفاع عن مصالحنا في كل مكان، في الحارة والحي والمنطقة، في أماكن العمل والنقابات والوزارات والمؤسسات، في كل مكان على الإطلاق، ويجب أن نستخدم كل أشكال النضال، التظاهر والاعتصام والشغل بين العمال وفي النقابات والنضال المطالب والفكري والإعلامي... من يريد إقناعنا بأن دورنا هو مجرد الخروج في مظاهرة ومن ثم الذهاب للبيت، يريد منا أن نسلمه السلطة وأن ننتظر ما الذي يريد فعله لنا أو بنا! حان الوقت لكي يستلم الشعب نفسه السلطة عبر تنظيمه لنفسه وعبر رقابته المستمرة والمباشرة لكل أجهزة الدولة وسلطاتها، وعلى أساس يومي... لأن «السلطة مظنة فساد»، ولا يصلحها إلا بقاء عين الناس مفتوحة عليها طوال الوقت!

لا شك أن خروج الناس للشوارع والساحات للتعبير عما تريده، هو حالة صحية ومطلوبة. لكن القول إن التظاهر هو كل العمل السياسي، هو قول ينم عن جهل مقصود أو متعمد! يعرف السوريون اليوم هذا الأمر بالتجربة الملموسة؛ فالتظاهر هو أحد أشكال العمل السياسي، وكما يكون ناجحاً يجب أن يسبقه تحضير وعمل طويل وشائك، يرتبط أولاً بحشد الناس حول أفكار جامعة ونقاش هذه الأفكار في البيوت والمقاهي وأماكن العمل وغيرها، وخلال النقاش تجري صياغة أطر جامعة للناس ومقبولة منهم. تثبت التجربة التاريخية أن إنجاز هذه المهمة ليس ممكناً «بضغطة زر» بل يحتاج صبراً ومصابرة ومثابرة وعملاً شاقاً مستمراً ويومياً. وإن كنا نريد

من درعا هلت البشائر!



الذئاب حين ترتدي رداء الحملان!

ومدّهم التي تهدمت، وكيف يمكن أن يؤمنوا قوت يومهم، وأن تشرح لهم مطولاً كيف أفقرهم النظام السياسي في سورية وكيف حول الدولة إلى ماكينة للجباية من الفقراء ولإثراء الأغنياء، ويجب على السوريين بدورهم أن يبحثوا في البرامج السياسية المعروضة أمامهم عن حل لأحجيات مثل كيف تحول مجلس الشعب إلى مسرحية رديئة وكيف بات التشريع من صلاحية السلطة التنفيذية! وبالرغم من أن قائمة الأسئلة طويلة إلا أن طرحها جميعها أساسي في بناء نظام سياسي جديد، ولا يمكن فرز السياسي العفن عن آخر نقي إلا بعد أن ينظم الشعب صفوفه ويصيغ مطالبه بدقة وعندما فقط يمكن تقدير مدى تطابق برنامج الشعب مع برامج الآخرين.

تكاد أذان السوريين تصم من كثرة البيانات والمواقف السياسية التي تتلى أمامهم، حتى يترأى لهم هذا الموقف أو ذاك مثل سراب في صحراء قاحلة، فالسوريون عطشى هائمون يبحثون عما يسد رمقهم ويستريح عائلاتهم ويضع أبناءهم؛ فكيف يمكن لهم أن يدركوا طريق الخلاص بدلاً من ملاحقة الأخيلة؟! الجواب يرتبط أولاً بضرورة إدراك أن الذئب لن يدخل بين قطع الحملان مكشراً عن أنيابه، بل سيذبحه وأنه واحدٌ منهم ويظهر على هيئتهم.

ولذلك بدلاً من الاطمئنان للوعود الرنانة، لا بد للسوريين أن يطالبوا كل الأطراف السياسية بعرض برامجها بشكل مفصل، وأن يطالبوا بأن تقول لهم هذه الأطراف كيف السبيل لبناء بيوتهم

«الموالاة» و«المعارضة»

المنهوب عليه أن يتحد ويعمل ضد ناهبيه، وأن يصنع هو تمثيله السياسي، وأن يتحول من مجرد رعية تنتظر رحمة الراعي، إلى قادة حقيقيين يقررون مصيرهم بأنفسهم... الوقت الآن هو وقت العمل ووقت الوحدة بين المنهوبين... بين أبناء الـ«90%» الفقيرين الذين ينتمون لكل القوميات والأديان والطوائف في سورية...

السوريين على أساس مصالحهم الحقيقية، وعلى رأسها مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية، لقمة عيشهم وكرامتهم ونضالهم من أجل صوت حر لا يقمعه أحد... السوريون يعلمون أن الفاسدين الكبار من كل الأطراف اشتركوا في قتلهم ونهبهم، حتى لو ارتدوا مرة رداء «الوطنية» ومرة أخرى رداء «الثورة»... الناهب هو الناهب، والمنهوب هو المنهوب... والشعب

من سياسات النظام السياسي القائم، السياسات التي أضرت بلقمة عيشهم ومصالحهم وكراماتهم ومنعتهم بأليات قمع ممنهجة عن الصراخ والرفض، وبدلاً من رص صفوف كل هؤلاء في جبهة واحدة، جرى قسمهم وإضعافهم وتاجر بهم أمراء الحروب كل من موقعه ولمصلحته. اليوم، نحن في لحظة مناسبة لإنهاء هذا الانقسام والاتجاه لتوحيد صفوف

إلى خط يفرق السوريين ويجعلهم على ضفتين متقابلتين وبات العبور من أحد الضفتين إلى الأخرى مهمة شاقة وصعبة، وأخذ كل فريق وبتجيش إعلامي وسياسي منظم يلقي كل أنواع الشتائم على السوريين في الطرف الآخر، تجهيزاً لقتال دموي طويل الأمد... لكن مسألة هامة ظلت غائبة، وهي أنه في لحظة انفجار الأزمة في سورية كانت غالبية السوريين متضررين

مع خروج أولى المظاهرات في عام 2011، بدأ الإعلام الخارجي والداخلي والاستناد إلى خطاب السلطة وبعض النخب السياسية يعمل على تقسيم السوريين على أساس موقفهم الشكلي من النظام، وسادت مصطلحات من نمط «مندسين» و«جرائم» لوصف المحتجين وبرزت مصطلحات مقابلة مثل «شبيح» و«منحكي» لوصف المؤيدين، وتحول هذا التقسيم المشبوه



يمكن أخذ السلطة بفوهة البندقية

لكن لا يمكن الحفاظ عليها بفوهة البندقية!



كل الأحزاب المستقبلية في سورية يجب أن تقوم على أساس وطني جامع، ويجب أن يكون ممكناً لأي سوري أن ينتسب لأي حزب يريد، ويجب ألا يتم منع أي سوري من الانتماء إلى الحزب الذي يريد، وبغض النظر عن القومية والدين والطائفة والجنس... هذا ما يحقق المواطنة المتساوية الفعالة. ما يقلل من قلقنا ومخاوفنا ويدفع إلى قدر من الطمأنينة، هو أن العمل جارٍ على مهمة مقدسة هي الحفاظ على وحدة سورية. ما نراه من إجراءات باتجاه إنشاء جيش وطني موحد يشمل كل البلاد، عملياً القوى التي في دمشق وفي الجنوب والشمال، وتجري مباحثات مع الشمال الشرقي، إن تم هذا كله، فنحن أمام نواة جيش وطني موحد وهذا أمر بالغ الأهمية للحفاظ على وحدة التراب السوري.

التصريحات والتعيينات والإجراءات التي تتم. مع ذلك، ينبغي التذكر أنهم لعبوا دوراً مهماً في إسقاط السلطة. ولكن سقوط السلطة كي يتحول إلى سقوط للنظام يحتاج أشياء أخرى كثيرة، ويحتاج إجماعاً شعبياً. وهم الآن في مركز المبادرة وينبغي أن يتصلوا بالجميع، وأن يكونوا منفتحين على الجميع. ينبغي علينا جميعاً أن نفهم أن سورية بطبيعتها لا يمكن أن يحكمها حزب واحد، سورية تعددية بطبيعتها، تعددية سياسياً أولاً وثانياً وثالثاً، وتعددية ثقافياً رابعاً وخامساً، وسادساً تعددية قومياً، وسابعاً دينياً، وثامناً طائفيًا... ونقصت أن أقول أولاً وثانياً وثالثاً هي متعددة سياسياً، لأن التعدد السياسي في سورية هو ما يوحدنا ويلم شملها. بالتأكيد ينبغي احترام كل الأديان والقوميات والطوائف، ولكن برأيي

خلال لقاء مع د. قدري جميل أمين حزب الإرادة الشعبية، ورئيس جبهة التغيير والتحرير، على تلفزيون سوريا يوم الثلاثاء الماضي، عرض مجموعة من الأفكار، بينها التالية: البعثيون كانوا يقولون لنا: «نحن أخذنا السلطة بفوهة البندقية، ومن يريد شيئاً منها فليأت لأخذه بفوهة البندقية». يمكن أن يفهم المرء أن استلام السلطة يمكن أن يحصل فعلاً بفوهة البندقية، ولكن الاستمرار بالسلطة لا يمكن أن يستمر بفوهة البندقية، والبعث نفسه هو مثال يثبت صحة ذلك.

لذلك اعتقد أنه على السيد أحمد الشرع، مع الاحترام له، أن يفهم هذا الدرس التاريخي، وأن يفتح أكبر حوار ممكن مع كل القوى السورية الوطنية. هناك إحساس لدى الناس اليوم أنه هناك انفراداً بالسلطة ابتداءً من طريقة تشكيل الحكومة المؤقتة ووصولاً إلى

عن ثنائية الانتصار وملء الفراغ



بغض النظر عن الشكل الذي تم به إخراج عملية إسقاط السلطة، بات واضحاً أنها كانت ثمرة توافق إقليمي ودولي، ولا سيما أن المعارك العسكرية التي سبقتها كانت أشبه بعملية استلام وتسليم... وعليه، لا يحق لأحد احتكار هذا «الانتصار» والاستناد إليه في فرض رؤاه وبشرطه على سورية والسوريين، فهذا الانعكاس الكبير ليس صناعة جهة واحدة لوحدتها، بل هو نتيجة تراكمات وعلى مدى عقود من النشاط دفع الكثير من السوريين ثمنه من أجسادهم وأرواحهم اعتقالاتاً وتعذيباً وملاحقة وتخويفاً وتهديداً وإجراءات تعسفية منذ ما قبل تفجر الأزمة عام 2011، ومن ثم قتلًا ودماراً وتهجيراً ونزوحاً بعد انطلاق الحركة الاحتجاجية وتحولها فيما بعد إلى أزمة وطنية شاملة. بمعنى أوضح، إن الإسقاط هو نتيجة حراك ورغبة عموم السوريين، ولا يحق لأحد استغلال الشكل الذي تم به والاستناد عليه في التحكم لوحده باتجاه تطور الوضع في البلاد، وتوظيفه لغايات لا تعبر عن مصالح سورية والسوريين.

عصام حوج

تاريخي إلى أنها مجرد اشتباك مع المقدس الديني بعيداً عن هذه وتلك. يمكن التأكيد بأن أية بنية دينية-سياسية بكل تفرعاتها المذهبية والطائفية عاجزة عن القيام بأي دور حقيقي في النهوض بسورية، بغض النظر عن نواياها، فهي موضوعياً لا تستطيع أن تعكس تنوع المجتمع السوري ووحدته في أن، لا بل قد تضيف تعقيدات جديدة، تمنع حتى إنقاذ ما يمكن إنقاذه، فمسار التطور التاريخي والجغرافيا السياسية فرضاً أن تكون سورية بلداً متنوعاً وتعديلاً. وهذا التنوع في تاريخ سورية المعاصر كان ينطوي دائماً على اتجاهين متناقضين، فقد يكون عامل قوة وإغناء، أو يصبح عامل هدم وتفتيت، وذلك حسب طبيعة وسياسة القوى المهيمنة. وباستعراض بسيط لتاريخ سورية المعاصر يتضح بأن الفترة الذهبية هي تلك الفترات التي كان يتم فيها مراعاة هذا التنوع بدءاً بالثورة السورية الكبرى، إلى فترة الخمسينيات، حيث كان الصراع في الشارع والبرلمان مفتوحاً، وحضارياً ويجري على أساس البرامج السياسية بعيداً عن الاصطفافات الدينية والقومية، وفي هذا السياق، يمكن القول إن السلطة البائدة أدركت هذه الحقيقة، ولكن بدل أن تعززها، وترسخها وتستكمل ما أنجزه السابقون من رواد الوطنية السورية، راحت تدير هذه التوازنات الدينية والطائفية

إن المؤشر الأول على التناقض العملي مع السلطة الساقطة في ظروف اليوم، هو عدم الاستفراد بالقرار، فالاستئثار بالحكم ورهن البلاد والعباد لصالح بقاء وديمومة السلطة هي أهم خصائص تلك السلطة، والمقدمة الأساسية لكل الكوارث التي ألمت بسورية والسوريين، وأي بديل عملي عنها في اللحظة الراهنة على الأقل وقبل إجراء انتخابات حقيقية، يجب أن يكون شاملاً وتشاركياً وتوافقياً، والخاصية الثانية هي أن تلك السلطة استخدمت البطش والقوى العسكرية والإقصاء والتهميش في فرض نفسها. وتكرار أي محاولة من هذا النوع هو عملياً ليس قطعاً مع السلطة بل استنساخ بانس لسلكها، ويحوّل الصراع معها إلى مجرد إدعاءات ومزاعم، لأن المشكلة بالمحصلة النهائية ليست مع فرد بذاته أو مجموعة أفراد، بل مع البنى والعقلية والأدوات والحاضنة التي تفرّخ هؤلاء.

التنوع والتعدد

بعيداً عن تناول «جوقة التفاهة المتبلّرة» التي لا تستنوق إلا علف الخطاب الاستشراقي عن دور الدين، وبعيداً عن جماعة «العلمانية المبتذلة» التي تسمخ وظيفية العلمانية كمنجز حضاري

والمناسبة للنهوض بسورية الجديدة... وانطلاقاً من ذلك فإن العقلية الانتظارية والإحساس بالعجز واللامبالاة، والاكتفاء بالسير في «ذيل الحركة العفوية للجمهير» يفسح المجال أمام ما هب ودب لملء الفراغ الناشئ، فالمجتمع مثل الطبيعة لا يقبل الفراغ وعندما تغيب القوى الجادة والتي من المفروض أن تحمل في بنيتها وبرامجها مشتركات السوريين، ينفث الطريق مباشرة أمام قوى الفوات التاريخي بإعادة إنتاج نفسها.

إن الموقف السياسي الصحيح هو الشرط الأول والضروري لملء الفراغ الناشئ، ولكنه شرط غير كاف، وعليه، فإن المبادرة على الأرض، والعمل الملموس والتواصل الحي مع الناس لتشكيل الأطر المجتمعية الحديثة من نقابات وجمعيات وروابط واتحادات وتجميع كل القوى الحية، هي ضرورة لا تحتل التأجيل لمن يريد أن يكون رقماً في سورية اللاحقة...

والقومية والحزبية، بالتوازي مع تعميم الفساد وتغول الأجهزة الأمنية، بغية تثبيت سلطتها، حتى شوّهت كل النسيج الاجتماعي السوري، من خلال الزبائنية وتوزيع فتات المكاسب والامتيازات تارة، وبالتخويف والقمع تارة أخرى. وسرعان ما تخطى عنها الكل في اللحظة الحاسمة، وهذا ما ينبغي أن يكون درساً لأية سلطة لاحقة.

من يملأ الفراغ؟

انطلاقاً من حقيقة تعدد وتنوع المجتمع السوري، فإن القوى العابرة لما هو ديني وقومي وطائفي وحدها مؤهلة لإعادة إنتاج الهوية الوطنية السورية ونفضها من الأوساخ التي علفت بها جراء سياسات السلطة الهاربة، ووحدها قادرة على تجميع القوى الحية في البلاد وصولاً إلى بلورة تلك الكتلة الاجتماعية القادرة على إنتاج البنية الحقوقية والسياسية

عرفات لـ «لومانيته»: المهمة هي نقل مستقبل سورية من أيدي الدول إلى الأيدي الوطنية



كبيراً، حتى بين المسلمين، فإن الكثير منهم ليسوا إسلاميين. وما زالت المؤتمرات الدولية «تركيا، الولايات المتحدة، روسيا، إيران... إلخ» تلعب أدواراً، وتلقي بثقلها ضمن البلاد، ولذا من المهم، وفي إطار تطور الحركة الشعبية نفسها، أن ينتقل مستقبل سورية من الأيدي الدولية إلى الأيدي الوطنية. ومن هنا تأتي أهمية استعادة وحدة جميع السوريين.

هذه السنوات كلها تعلمت من تجربتها، ونشهد الآن ولادة جديدة لها، أكثر وعياً وتنظيماً وتقدماً، وهي ستكون الحاضن الأساسي لكل القوى الوطنية والتقدمية التي تريد الخير لسورية. بالطبع، هناك تيار إسلامي حاضر في البلاد، ونحن لا نتجاهل ذلك، لكنه في الواقع ليس الأهم ولا الأقوى. سورية بلد متنوع، والشعارات الدينية لا تجد صدى

اليسارية والقوى التقدمية نفسها؟ كنا قد أسسنا جبهة التغيير والتحرير منذ عام 2011، وهي تجمع للعديد من الأحزاب والقوى، ونحن جميعاً متفقون على ضرورة تطبيق القرار 2254 وضرورة التغيير الجذري الشامل. الحركة الشعبية التي نشأت ضد النظام عام 2011، جرى دفعها نحو العنف ونحو أهداف ضيقة، ولكنها عبر

أمر بانسحاب الجيش من مواقعه وتسليم الأسلحة. الأمر ذاته حدث مع الأجهزة الأمنية. كل المؤشرات تدل على أنه أراد ترك سورية في حالة من الفوضى. وهذا يذكرنا بشعار أنصاره: «الأسد أو نحرق البلاد»... ورغم أن الأوضاع معقدة وغير مستقرة، لكن يمكننا القول: إنه لم يتمكن من تحقيق هدفه هذا.

في نهاية المطاف، سقطت السلطة السياسية، ولكن النظام لم يسقط بعد. لأن النظام يعني دستوراً ومؤسسات وإدارة وطريقة توزيع محددة للثروة، وهذه العناصر ما زالت كما هي، ويجب العمل على تغييرها.

سؤال: أين تقف سورية بعد عشرة أيام من سقوط بشار الأسد؟

تحاول سورية الخروج من الفراغ الحالي. يحتاج السكان إلى الأمن وإلى مؤسسات فعالة، وكذلك إلى حياة أفضل، مع الوصول إلى الغذاء والرعاية الصحية وفرص العمل. لا تستطيع هيئة تحرير الشام ملء هذا الفراغ على مستوى البلاد بأكملها بمفردها. ومن هنا تأتي ضرورة مشاركة جميع القوى في التحضير للانتقال الحقيقي يشترك فيه كل الشعب السوري.

سؤال: كيف تنظم الأحزاب

أجرى الصحفي بيير باربانسي، من الصحيفة الفرنسية «Humanité لومانيته» الإنسانية، حواراً مع الرفيق علاء عرفات، أمين حزب الإرادة الشعبية، والعضو القيادي في جبهة التغيير والتحرير، حول آخر المستجدات في الوضع السوري، وتم نشر اللقاء يوم 2024/12/17، وفيما يلي نص الحوار:

سؤال: كيف تقيّمون ما حدث مؤخراً في سورية؟

ما حدث هو نتيجة الغياب المتراكم لعمليات التغيير الضرورية التي كان على النظام السابق القيام بها. النظام لم ينفذ القرار 2254 على الإطلاق. وهذا القرار، الذي اعتمده مجلس الأمن الدولي بالإجماع في 18 ديسمبر 2015، دعا إلى وقف إطلاق النار ونص على فترة انتقالية مدتها ثمانية عشر شهراً، تتم خلالها صياغة دستور جديد والاستعداد لانتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة، لكن الرئيس السابق رفض القيام بأي من هذه الخطوات.

المسؤول الأساسي عما حدث هو بشار الأسد نفسه. ويضاف إلى ذلك أن هروبه إلى روسيا وجه ضربة إضافية لسورية، حيث ترك فراغاً دستورياً بشكل متعمد. كان بإمكانه نقل السلطة إلى نائبه فيصل المقداد، لكنه بدلاً من ذلك

90% «المعتريين».. و10% «الحرامية»... هذا هو الفرز الحقيقي!



نقصد بأبناء الـ90%، عامة الشعب السوري المفقور والمقموع والمضطهد طوال عقود، والذي يعيش تحت خط الفقر، وهؤلاء ينتمون إلى كل القوميات والأديان والطوائف والمذاهب. ونقصد بالـ10% وربما هم أقل من ذلك في الحقيقة، الناهبين وتجار الحرب والفاستدين الكبار والمجرمين؛ وهؤلاء أيضاً موجودون ضمن كل القوميات والأديان والطوائف والمذاهب، بل وأيضاً ضمن كل الاصطفايات السابقة «المؤيدة» و«المعارضة»...

■ مهند دليقان

في حين جرى تحويل دماغهم إلى رصيدي مالي وسياسي لمصلحة «النخب السياسية» المتصارعة؟

من يريد «العلمانية» فليناضل من أجلها، ومن يريد «الإسلامية» فليناضل من أجلها، فهذا جزء من الحرية التي يريدها الشعب السوري، ولكنها ليست كل الحرية، وليست حتى الجزء الأهم منها!

الحرية التي يريدها الشعب السوري، تعني ضمن ما تعنيه:

- 1- تعددية سياسية حقيقية، تقوم على أساس برامج سياسية شاملة، تقدم للسوريين لكي يختاروا منها ما يفتنون بأنه في مصلحتهم.
- 2- تعني إعادة توزيع للثروة بشكل عادل بحيث ننتهي من الفقر والتبعية الاقتصادية والاقتصاد المتهاك، ومن الفساد والسرقات وتقديم مصالح التجار ورجال الأعمال على مصالح عامة الناس.
- 3- تعني إجماعاً وطنياً عابراً للطوائف والأديان والقوميات حول مصالح البلاد واتجاهاتها.
- 4- تعني عدالة حقيقية جوهرها ليس الانتقام، بل تنظيف الجروح العميقة تمهيداً لإغلاقها وتعافيها.
- 5- تعني الذهاب نحو حالة سياسية متطورة تحترم مختلف الثقافات والأديان والطوائف والقوميات في البلاد وتعطيها حقوقها، ولكن في الوقت نفسه، تحقق مواطنة متساوية يكون فيها السوري مساوياً للسوري، أيًا يكن

تجري بشكل حثيث محاولة خلق صراع يتم على أساسه قسم السوريين وتحويلهم إلى حزبين متعارضين متناظرين متصارعين؛ حزب مع «العلمانية»، وآخر مع «الإسلامية».

هل ينبغي التذكير بأن الشعب السوري، ونقصد الـ90% الذين تحت خط الفقر، قد جرى قسمهم طوال 14 سنة بين «مؤيد» و«معارض»؟ وماذا كانت النتيجة؟ هل وقف على خطوط القتال أصحاب الأموال وتجار الحرب و«النخب السياسية» من «المؤيدين» و«المعارضين»؟ أم أن من وقف وقائل وقتل ودفع أثماناً باهظة قتلاً واعتقالاً وتهجيراً وقرراً، هم أبناء الـ90%؟

هل ينبغي التذكير بأن النظام بالدرجة الأولى، وأقساماً من المعارضة الشبيهة به بالدرجة الثانية، قد عملوا على قسم السوريين على أسس طائفية وقومية ودينية ومذهبية لكي يتحول الدم السوري إلى أداة في الحفاظ على السلطة أو في السعي وراءها؟

هل يريد البعض ممن يدفع المجتمع السوري للانقسام بين «علمانية» و«إسلامية»، أن يكرس معادلة النظام حول «حماية الأقليات» بوجه «الأكثرية»؟

ألم تعلمنا التجربة المريرة أن الأكثرية الحقيقية والوحيدة في سورية هي الـ90% من السوريين، المفقورين والمقموعين المضطهدين، الذين دفعوا بدمايهم ومعاناتهم أثمان الصراع،

«السادة» من مواصلة استعبادنا ونهبنا ولكن بوجود جديدة وأسماء جديدة...

السلطة سقطت وفرت غير مأسوف عليها، ولكن النظام ما يزال قائماً! طالما أن توزيع الثروة والسلطة ما يزال في مصلحة الـ10% فإن النظام لم يسقط بعد... علينا كشعب سوري، كأبناء الـ90% أن نتعلم من تجربتنا، وأن نحني الأدوات التي يجري استخدامها لقسمنا ضد بعضنا البعض عبر شعارات متعددة، وأن نوحده صفوفنا لاستكمال النصر عبر بناء نظام جديد مختلف جذرياً، وبالدرجة الأولى ببعده الاقتصادي-الاجتماعي، أي بطريقته في توزيع الثروة!

دينه أو طائفته أو قوميته أو جنسه. في النهاية، هل ينبغي التفكير بأن من يرفعون شعار «الإسلامية» ومن يرفعون شعار «العلمانية»، وبغض النظر عن نواياهم، إنما يخدمون بعضهم البعض؟ كيف؟ ببساطة، لأنهم بالمعنى العملي الملموس، يقسمون المجتمع السوري بين «أكثرية» و«أقلية» على أسس دينية وطائفية ومذهبية، وهذا أقصى ما يتمناه تجار الحروب وبعض «نخب السياسة»، أي أن نتحول كمجتمع إلى مجموعات معزولة متنافرة تتبع لقيادتها، وتعادى الآخرين وفقاً لمصالح قاداتها... وبكلمة يجري تفتيت نضالات الـ90% من السوريين على شيع وفرق ونحل متعارضة، بحيث يتمكن

ما هي البنود الصالحة ضمن 2254؟



5- مطالبة الأطراف كلها بحماية المدنيين.
6- وصول الوكالات الإنسانية والمساعدات الإنسانية للسوريين كلهم وهذا أمر ما يزال بأشد الحاجة له».

7- المعتقلون «المحتجزون بشكل تعسفي» لدى الأطراف كلها، الإفراج عنهم «وهذه حتى وإن تحققت جزئياً، فما يزال هناك معتقلون ومغيبون قسراً لدى عدة أطراف، وما يزال بحاجة إلى رعاية للمعتقلين المحررين حديثاً، على المستوى الطبي والنفسي والاجتماعي».

8- تهيئة الظروف الملائمة لعودة أمنة وطوعية للاجئين والنازحين داخلياً.

9- تأهيل المناطق المدمرة.
10- حث الدول على تقديم المساعدة، وإعادة الإعمار بعد النزاع.

هذه البنود كلها، وهناك غيرها أيضاً، ما تزال ضرورية وتخدم الشعب السوري وتصب في مصلحته، ولذا يجب الإصرار على تنفيذها...

1- التزام الدول كلها بسيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية «وهذه إحدى الأدوات القانونية بيدنا، لاستعادة الأراضي التي تغولت وتتغول عليها «إسرائيل»».

2- خارطة لعملية الانتقال السياسي، تتضمن جسماً انتقالياً شاملاً للسوريين وغير طائفي، ودستوراً، وانتخابات «وهذه تساعد في رسم خريطة سلسة لنقل سورية نحو ديمقراطية حقيقية يقرر الشعب السوري فيها بنفسه، وللمرة الأولى ربما، مصيره وسلطته ونظام الحكم الذي يريده».

3- الانتقال السياسي يتم تحت قيادة سورية، وبملكية سورية، ودون تدخلات خارجية، ووظيفة الأمم المتحدة هي فقط التيسير.

4- منع وقمع الأعمال الإرهابية، «وهذه ما تزال ضرورية في المساعدة على التصدي لفلول داعش التي تحاول العودة للنشاط مجدداً».

رغم أن جزءاً من القرار 2254 لم يعد صالحاً للتطبيق، لأن القرار كان يتحدث عن تفاوض بين «الحكومة السورية» و«المعارضة»، إلا أن جوهر القرار ما يزال صالحاً، وما يزال ضرورة لسورية وللسوريين. والبنود الأساسية التي ما يزال تطبيقها ضرورياً، وبشكل مختصر، هي التالية:

من الدَّوْلَة الفوضوية إلى التعويم العشوائي!

عاود مصرف سورية المركزي إصدار نشرات سعر الصرف للعملة الأجنبية، وأصدر خلال الأيام القليلة الماضية عدة نشرات لسعر الصرف مقابل الدولار، كان آخرها بتاريخ 2024/12/19 بسعر 15,000 ل.س مقابل الدولار حتى إشعار آخر.



الحالي، كما أيام السلطة الساقطة، يؤثر بشكل مباشر في النشاط الإنتاجي المحلي بشكل خاص، بشقيه الزراعي والصناعي، وبالتالي يؤثر على الاقتصاد بشكل عام، ومن أبرز التحديات التي تواجه المنشآت والأعمال الإنتاجية بسبب عدم استقرار سعر الصرف، ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج، والمستورد منها بشكل خاص، والصعوبة في تحديد أسعار منتجاتهم بالشكل الذي يضمن الهوامش الربحية التي تؤمن استمرار الأعمال وعدم إغلاقها، بالإضافة لاستمرار معاناتهم من انخفاض معدلات الاستهلاك نتيجة لتقلبات الأسعار وارتفاعها بسبب ارتباطها بسعر الصرف، وبسبب تزايد مستويات الإفقار.

كل هذه العوامل وغيرها دفعت بأصحاب هذه الأعمال إلى الاعتماد على أسعار الصرف التحوطية التي تحددها كل منشأة بما يضمن هوامش ربحية معينة، ولكن هذا الأمر يؤدي إلى رفع الأسعار بشكل كبير، وبالتالي انخفاض إضافي بمعدلات الاستهلاك، وتضاؤل وتراجع الإنتاج المحلي وصولاً إلى انهياره.

التعويم العشوائي!

واقع الحال يقول إن السوق أصبح مدولراً بشكل كبير، مع فائض من الفوضى والعشوائية فيه، ومن الواضح أن القوى المتحكّمة بسعر الصرف هي قوى السوق، حيث ما زال المصرف المركزي يمارس دوره السابق كمنفّرج ومفعول به، لتأتي

على الجهة المقابلة فإن شركة المحروقات حددت أسعار المشتقات النفطية «بنزين - مازوت» بالدولار، وبسعر صرف يعادل 17,000 ل.س مقابل الدولار، وهو سعر غير مستقر نسبياً!

وبالتالي فقد بتنا أمام سعرين رسميين للصرف، الأول يحدده المصرف المركزي، والثاني تحدده شركة محروقات، وبفارق 2,000 ل.س بينهما، مع عوامل تأثير التباين في هذه الأسعار وفروقاتها على المواطنين والاقتصاد عموماً.

سعران رسميان وسعران عشوائيان!

إضافة إلى تعدد أسعار الصرف الرسمية، فإن أسعار الصرف في السوق أيضاً متنوعة ومتعددة، منها السعر المتداول بالسوق السوداء الذي تحدده عملياً القوى المتحكّمة بسعر الصرف فيه بما يتناسب ومصالحها، وقد كان شديد التذبذب خلال الأيام الماضية، حيث يرتفع فجأة وينخفض فجأة لكنه يبقى أعلى من سعر صرف المركزي، إضافة إلى السعر التحوطية المستمر الذي يحدده أصحاب الأنشطة والفعاليات الاقتصادية والتجارية نتيجة لعدم استقرار أسعار الصرف الرسمية وغير الرسمية، وتسعر من خلاله السلع والخدمات في السوق، والذي يقدر بحدود 20 ألف ليرة مقابل الدولار.

الإنتاج المحلي أكبر المتضررين!

إن عدم استقرار سعر الصرف بشكله

إن استمرار غياب دور المصرف المركزي بوصفه الفاعل الأساسي المفترض بتحديد سعر الصرف والتحكّم فيه للمصلحة الوطنية، وترك هذا الأمر للغايات النهيوية لقوى السوق، سيضعف الكوارث والسلبيات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، وخاصة على مستوى الإنتاج ومعدلات الاستهلاك، وتراجع المستوى المعيشي للغالبية الفقيرة من السوريين أكثر فأكثر، وهي همسة في أذن حكومة تصريف الأعمال الحالية لبذل الجهود مع المصرف المركزي لاستعادة دوره ومهامه تبعاً وبأسرع وقت على مستوى ضبط سوق القطع، مع إدراكنا أن هذا الأمر ليس مستحيلاً من كل بد.

إجراءاته في تحديد سعر الصرف كردود فعل للمحرك والفاعل الأساسي بأسعار الصرف المتمثل بقوى السوق، التي تمارس دورها النهيوي كما كانت عليه سابقاً، مع المزيد من التشوّه، فهي التي تحدّد وتتحكّم بشكل شبه كلي بعامل اقتصادي هام على المستوى الوطني تلجئ لمصالحها، وهذا تحديداً ما يمكن تسميته بالتعويم الخالص، بعد الانتهاء من مرحلة التعويم الموجه التي كانت تسير عليها حكومات السلطة الساقطة، لكنّه عشوائي ومنفلت وشديد الضرر على الاقتصاد الوطني ككل.

مهام ليست سهلة لكنها ليست مستحيلة

بجرة قلم غير ثورية تم إنهاء الدعم



تكلفة النقل والمواصلات أكثر من 4 أضعاف، وكذلك بما يخص مازوت التدفئة، والمشتقات النفطية اللازمة لتشغيل المعدات الزراعية، وكل ما سبق أدى إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات كافة بشكل عام، مع انعكاساتها السلبية الكارثية على معيشة السوريين، وخاصة الغالبية الفقيرة.

زيادة معدلات الفقر

في ظل عدم وجود بدائل أو سياسات تعويضية كافية وفعالة لترميم الفجوة السعرية والمعيشية بعد إنهاء الدعم بهذا الشكل الفج والسريع، ازدادت معدلات الفقر بشكل ملحوظ، حيث اضطرت الأسر الفقيرة إلى زيادة تقليص نفقاتها الأساسية على الغذاء والتعليم والرعاية الصحية، الأمر الذي سيدفعها نحو مزيد من التهميش السلبية لذلك على مستوى تعميق الفجوة بين الفئات الاجتماعية، وزيادة معاناة الفئات الأكثر فقراً ضعفاً، أي الغالبية الفقيرة أصلاً، وخاصة الأطفال وكبار السن.

التضحية بالأمن الغذائي

إنهاء الدعم عن الخبز، وهو السلعة الأساسية في النظام الغذائي للسوريين، سيؤدي إلى تفاقم أزمة الأمن الغذائي المتفاقمة سلفاً، بل التضحية بالأمن الغذائي للمفقيرين

هذا الإجراء، السريع والمستكمل لإجراءات السلطة الساقطة، أثار سخطاً وجدلاً واسعاً بين المواطنين المكتوبين بلهيب السوق المنفلت بأسعاره، وترك انعكاسات سلبية عميقة على معيشة شريحة واسعة من الفقيرين أصلاً، خصوصاً في ظل الأوضاع الاقتصادية المستمرة بالتردي.

ارتفاع تكاليف المعيشة

يعتبر الخبز المدعوم المصدر الغذائي الأساسي للغالبية الفقيرة من السوريين، ومع إنهاء الدعم على رغيف الخبز تضاعفت أسعاره بشكل جعل الحصول عليه عبئاً يومياً على الأسر ذات الدخل المحدود، أو تلك التي بلا دخل ثابت والمهمشة، حيث قفز سعر الربطة من 400 ليرة إلى 4000 ليرة دفعة واحدة، حيث أصبح رب الأسرة مضطراً ليدفع 4 أضعاف السعر السابق لقاء رغيف الخبز. وبالمثل، فإن إنهاء الدعم على المشتقات النفطية أدى إلى زيادة

السياسات الاقتصادية والاستقرار

إن إنهاء الدعم عن الخبز والمشتقات النفطية بجرة قلم غير محسوبة العواقب من قبل حكومة تصريف الأعمال، ودون وجود خطط تعويضية واضحة وسريعة، ألقى بظلاله الثقيلة على حياة ومعيشة المواطنين، وكذلك أدى إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية. فالسياسات الاقتصادية التي تتجاهل الأبعاد الإنسانية «المعيشية والخدمية» للمواطنين لا يمكن أن تحقق استقراراً حقيقياً، مما يستدعي مراجعة جادة وشاملة وسريعة لهذه السياسات، لضمان تحقيق العدالة الاجتماعية، ولتقليل معاناة السوريين، وخاصة الغالبية الفقيرة منهم.

الساقطة السابقة، مما أدى إلى ارتفاع منسوب التوتر الاجتماعي، وما قد يتبع ذلك من زيادة لفرص الاحتجاجات والاضطرابات.

تراجع قدرة الاقتصاد المحلي

إنهاء الدعم على المشتقات النفطية وارتفاع أسعارها أثر بشكل كبير على القطاعات الإنتاجية، مثل الزراعة والصناعة، حيث ارتفعت تكاليف الإنتاج بشكل جعل العديد من المشاريع الإنتاجية، وخاصة الصغيرة والمتوسطة، غير قادرة على الاستمرار، وهذا بدوره سيؤدي إلى فقدان المزيد من فرص العمل وتدهور الاقتصاد الوطني بشكل عام.

من أصحاب الدخل المحدود، حيث أصبحت الكثير من الأسر الفقيرة غير قادرة على تأمين كفايتها من الغذاء، مما يزيد من خطر سوء التغذية وانتشار الأمراض المرتبطة بنقص الغذاء، كما سيؤثر ذلك سلباً على الفلاحين والعمال الزراعيين أيضاً، الذين يعتمدون على الزراعة لتأمين قوتهم اليومي.

تفاقم الاحتقان الاجتماعي

إجراءات إنهاء الدعم مع غياب خطوات تحسين مستوى المعيشة، سيزيد من حالة السخط الشعبي، حيث شعر المواطنون أن هذه الإجراءات تمثل استمراراً لنهج الإهمال لاحتياجات الشعب الحقيقية التي كانت تسير عليها السلطة

القطاعات السيادية والفرصة الراهنة

بما أنّ السوريين اليوم أمام فرصة تاريخية للنقاش الموسع حول الدستور بنفاصيله التي تمس حياتهم ومعاشهم ومستقبلهم، ولإعادة الاعتبار للدولة واقتصادها ولقطاعاتها السيادية، نذكر بعض القطاعات السيادية الهامة التي ينبغي أن تبقى تحت سيطرة الدولة وسيادتها عليها بنص دستوري واضح، وذلك لضمان حماية الأمن القومي والاستقرار الاجتماعي والسيادة الاقتصادية.

والإنترنت، بما يضمن حماية الأمن السيبراني والسيادة الرقمية، وخاصة في ظل الاعتماد المتزايد على المعلومات الرقمية، فأيّ تفريط بهذا القطاع هو تفريط بأمن المعلومات السيبراني والسيادة الوطنية.

قطاع النقل والموانئ الاستراتيجية

النقل البحري والجوي يؤثر بشكل مباشر على التجارة الدولية والاستيراد والتصدير، لذا فإنّ أيّ فقدان للسيطرة على الموانئ والمطارات قد يهدد السيادة الاقتصادية، بل والأمنية أيضاً، لذلك يبدو دور الدولة هاماً على مستوى الملكية والسيطرة على المطارات والموانئ والبنية التحتية للنقل.

البنك المركزي والعملة الوطنية

البنك المركزي سيادي بامتياز، فهو الجهة الوحيدة المخولة بإصدار العملة الوطنية والتحكم في السياسة النقدية لمصلحة الدولة، ما يحمي الاقتصاد من التضخم المفرط والأزمات المالية.

قطاع الصحة العامة

تبرز أهمية سيادة الدولة على هذا القطاع، المشافي والمستوصفات العامة، لضمان الوصول إلى الرعاية الصحية لجميع المواطنين، وهو أمر حيوي وهام وخاصة أثناء الأوبئة أو الكوارث الصحية، بالإضافة لضمان توفير الأدوية الأساسية، مع الإشراف المباشر على القطاع الخاص المكمل بمهامه الصحية للقطاع العام ليبقى تحت رقابة الدولة.

فمن المفروغ منه أنّ قطاع الأمن والدفاع هو القطاع السيادي الأهم الذي يجب أن تحتكره الدولة بكل ما يتعلق فيه، بالإضافة إلى قطاع الصناعات الدفاعية والاستراتيجية، لكن هناك قطاعات سيادية أخرى لا تقل أهمية على مستوى الأمن الاقتصادي والسيادة الوطنية، ومنها:

قطاع الطاقة

«المشتقات النفطية - الكهرباء»

تعدّ موارد الطاقة شريان الحياة للاقتصاد الوطني، وأيّ تحكم بها «محلي أو أجنبي» قد يؤثر على الأمن القومي والاستقلال الاقتصادي، ودور الدولة الذي يجب ألا يتم التزحزح عنه يتمثل بملكيتها لهذا القطاع، والتحكم في إنتاج وتوزيع الطاقة، بالإضافة إلى تحديد الأسعار بما يضمن التوازن بين الكفاءة الاقتصادية وحماية الطبقات الفقيرة.

قطاع المياه والموارد المائية

تعدّ المياه مورداً استراتيجياً وحيوياً وهاماً للحياة البشرية، والأمن المائي لا يقتصر على حق المواطنين في الوصول إلى مياه الشرب فقط، بل كذلك المشاريع المائية الخاصة بالزراعة والصناعة والطاقة، فمصادر المياه ومواردها يجب أن تبقى بيد الدولة وبملكيتها، مع حسن إدارتها وتوزيعها، بما يضمن الأمن المائي.

قطاع الاتصالات والمعلومات

تبرز أهمية سيادة الدولة على هذا القطاع من خلال السيطرة على البنية التحتية للاتصالات



دورها على مستوى تنظيم الإنتاج الزراعي والصناعات الغذائية المرتبطة به، بما يضمن عدم المساس بالأمن الغذائي.

كي لا تلدغ من الجحر مرتين القطاعات أعلاه تُعتبر سيادية وبالغة الأهمية بسبب تأثيرها المباشر على حياة السوريين واستقلالية الدولة وقوتها، وقد لمسنا خلال العقود والسنين الماضية كيف انعكست السياسات الليبرالية التفرطية والمتوحشة التي سارت عليها السلطة الساقطة على حياتنا وأمننا على شكل أزمات وكوارث مستمرة بنتائجها حتى الآن، والتي تحتاج إلى وقت وجهد لتجاوزها، لذلك من الهام وطنياً التأكيد على بقاء هذه القطاعات تحت سيطرة الدولة المباشرة في نصّ الدستور قيد النقاش والإعداد في هذه المرحلة، كي نضمن مستقبل أمن السوريين وأمانهم، وأمن وأمان سورية وقوتها.

قطاع التعليم الأساسي والعالي

التعليم هو حجر الأساس في بناء رأس المال البشري لضمان التنمية الاقتصادية المستدامة، وعلى الدولة ضمان حقّ التعليم المجاني في المراحل كافة، أما دورها على مستوى التعليم الخاص فهو الرقابة والإشراف بما يضمن معايير جودة العملية التعليمية في منشآته.

قطاع الغذاء والزراعات الاستراتيجية

الغذاء هو المورد الأساسي للبقاء على قيد الحياة، مقابل ذلك فإنّ الاعتماد المفرط على الاستيراد يؤدي إلى أزمات غذائية وانعدام الأمن الغذائي، وخاصة أثناء الحروب والأزمات «المحلية والدولية».

ويبرز دور الدولة السيادي والهام في هذا المجال من خلال إشرافها المباشر على إنتاج وتخزين الحبوب والمواد الغذائية الأساسية، مثل محصول القمح الاستراتيجي، مع أهمية

الأعمال الصغيرة من المنافسة، بعد تخسيريها وإقصائها من قبل كبرى الشركات تحت مسمى «حرية السوق»، لتتحول هذه الشركات الكبيرة بالضرورة إلى قوة احتكار كبيرة تتحكم بالعرض والطلب بما يتناسب وغاياتها الربحية والضيقة، على حساب الأعمال الصغيرة، ما يجبر الأخيرة على الإغلاق، وبالتالي غياب المنافسة والحريّة التي يتم التغني بها، والنتيجة المباشرة لكل ما سبق هي الإضرار بالمستهلكين والطبقات الفقيرة من أصحاب الأجور والمهمشين.

يضاف إلى ذلك حرية دخول البضائع الأجنبية دون أي ضوابط اجتماعية أو وطنية، والتي تكون منافسة للبضائع المحلية، وهذا ما تمت ملامسته في الأسواق المحلية خلال الأيام القليلة الماضية مع تفوق البضائع التركية وغيرها منخفضة السعر مقارنة بالبضائع المحلية، وهذا الانخفاض عائد بجزء كبير إلى اختلاف ظروف الإنتاج بين البلدين، وواقع الثقل والفوضى الراهنة.

فالصناعة التركية لا تعاني من ارتفاع تكاليف الإنتاج كما هو حال الصناعة السورية نتيجة

بدأت رحلة التحول نحو الاقتصاد الحر في سورية منذ تسعينيات القرن الماضي، وتحديدًا في عام 1991 مع إصدار قانون الاستثمار رقم 10، إلا أن الشكل الفاضح والمباشر لهذا التحول ظهر في العام 2005 مع تبني السياسات الليبرالية والانفتاح الاقتصادي، وما رافقها من سياسات تخفيض الإنفاق العام والدعم، مع مسيرة الخصخصة المباشرة وغير المباشرة، والبدء قضم الحقوق وسلب المكتسبات، سواء لبعض القطاعات الاقتصادية أو للمواطنين، والتي أدت بالنتيجة - بالإضافة إلى الكثير من العوامل الهامة الإضافية - إلى انفجار الأزمة في العام 2011.

ومع ذلك استمرت هذه السياسات وتعمقت خلال سنوات الأزمة، ما جعل الاقتصاد السوري منهكاً ومدمراً ومنهاراً على مختلف الأصعدة والمستويات. ومع انهيار السلطة السابقة، ومع تسلم حكومة تصريف الأعمال الحالية لشؤون البلاد، كثّر الحديث عن أن شكل الاقتصاد المستقبلي للبلاد سيكون اقتصاد السوق الحر التنافسي والمفتوح، بدلاً من «الاقتصاد الاشتراكي الشمولي»، وكان آخر ما تم تداوله بهذا الشأن على لسان وزير الصناعة في هذه الحكومة بتاريخ 16 كانون الأول الحالي!

لن نخوض بشأن اللغز المقصود أو غير المقصود، بعبارة «الاقتصاد الاشتراكي الشمولي» المقحمة في غير محلها، لكن سنقف عند اقتصاد السوق الذي طنبت حكومات



والاحتكار والتبريح، عبر سيادة كبرى الشركات وكبار التجار على السوق والأسعار، وبالتالي كما ذكرنا خروج الكثير من الأعمال من السوق وإغلاقها، ما يؤدي إلى انضمام أعداد هائلة من العاملين إلى جيش العاطلين عن العمل، فسوق قوة العمل سيعاني من خلل كبير، ما يعني انخفاض مستوى الأجور والرواتب بالمقارنة مع الأسعار في السوق، أي مزيد من البؤس والفقر الذي سيصيب الغالبية العظمى من الناس، على حساب تريح قلة قليلة من أصحاب المال، كما كان عليه الحال أيام السلطة الساقطة.

تخفيض الدعم سابقاً وصولاً إلى إنهائه حالياً، وخاصة ندرة حوامل الطاقة وارتفاع تكاليفها، بالإضافة إلى معدلات التضخم الجامحة وغيرها من صعوبات، ما يعني أن استمرار دخول البضائع التركية وغيرها، دون معالجة مشاكل الاقتصاد السوري العميقة سيؤدي بالضرورة إلى إغلاق الكثير من المصانع الوطنية.

وعليه فإنّ الخاسر الأكبر هنا هي الطبقة العاملة والغالبية الفقيرة، لأنّ طبيعة الاقتصاد الحر الذي يتم إعادة تسويقه تقوم على الإقصاء

نقاش اقتصادي «هادئ» مع

ما إن بدأت حكومة تسيير الأعمال المؤقتة في سورية مباشرة مهامها حتى تصدّرت الساحة الاقتصادية بسلسلة من القرارات والتصريحات التي أثارت جدلاً واسعاً في المجتمع السوري. وبينما تباينت الآراء والنصيرات الأولية حول تقييم هذه الخطوات، برزت أصوات تدعو إلى «التروي وعدم الاستعجال في الهجوم على الحكومة»، مشيرة إلى «طبيعتها المؤقتة وحدائث تجربتها في التعامل بوصفها حكومة لقطاع جغرافي أكبر بكثير من حدود إدلب». ورغم الملاحظات الكثيرة على هذا الطرح، سنحاول في هذا المقال أن نكتفي بتقديم «نقاش هادئ» لهذه الخطوات، مفترضين حسن النية، وأن من قام بها لا يدرك أبعادها الكاملة.



■ احمد الرز

الحكومة الحالية تكرر عملياً ادعاءات السلطة السابقة بأن المشكلة في سورية ناتجة عن الهوية «الاشتراكية» المزعومة للاقتصاد السوري



خاص في ظل الظروف الاستثنائية التي تشهدها سورية اليوم. فكل قرار اقتصادي وكل تصريح اقتصادي يترجم سريعاً إلى تأثيرات ملموسة تطل معيشة الشعب السوري، مما يجعل المواطنين في مواجهة مباشرة مع تداعيات هذه القرارات والتصريحات.

نقطة الانطلاق التي ينبغي التذكير بها دائماً هي أنه لا يمكن إغفال أن القرارات الاقتصادية، مهما كانت طبيعتها وأياً كانت دوافعها، تترك أثراً واضحاً ومباشراً على حياة المواطنين اليومية، وبشكل

مغالطة قديمة عنوانها: «سورية كانت اشتراكية»!



وهنا أيضاً مغالطة كبرى، فالاقتصاد السوري كان اقتصاداً تهيمن عليه علاقات الإنتاج الرأسمالية التي يغلب عليها الطابع الطفيلي، ولا علاقة لحجم قطاع الدولة، سواء كان كبيراً أو صغيراً، بمسألة هوية الاقتصاد. والسؤال الأساسي الذي يحدد هوية هذا الاقتصاد ليس أين يتم إنتاج الثروة فيه، بل كيف يتم توزيعها بين مختلف الطبقات. وإذا انطلقنا من نمط توزيع الثروة في سورية «وهو في أحسن الحالات 90% منه لأصحاب الربح، و10% لأصحاب الأجور» وأضفنا إليه التخلف والتشوه في شكل علاقات الإنتاج الرأسمالية السائدة، فسوف نصل إلى نتيجة بسيطة، وهي أن ما يسود بلادنا من الناحية الاقتصادية هو اقتصاد السوق المشوه.

بهذا يتضح أن الحكومة الحالية تكرر عملياً ادعاءات السلطة السابقة بأن المشكلة الاقتصادية في سورية ناتجة عن الهوية «الاشتراكية» المزعومة للاقتصاد السوري، وفي هذا مجافاة للحقيقة.

للحقيقة، وتغافلاً عن أبسط البديهيات. فالحديث عن وجود منظومة فاسدة شاملة في البلاد هو حديث محق، وكنا قد خصصنا في صفحات «قاسيون» مئات إن لم يكن آلاف المقالات التي كشفت عن مكامن النهب الكبير الذي يضرب بنية الاقتصاد السوري وفي مفاصله جميعها. لكن الحديث عن وجود «منظومة اشتراكية» في سورية سابقاً هو ضرب من الخيال يستند إلى نقطتين مضللتين: الأولى: هي أن الحزب الحاكم في سورية، الذي «قاد البلاد» لعقود، كان يحمل في اسمه صفة «الاشتراكية»، مما يوحي ظاهرياً بأن النظام السياسي والاقتصادي للدولة يقوم على أسس اشتراكية. ولكن الواقع يظهر أن هذه الصفة لم تكن سوى شعار سياسي دعائي زائف وليست تعبيراً عن تطبيق فعلي لمبادئ الاشتراكية لا من قريب ولا بعيد.

النقطة الثانية التي تُستخدم لدعم هذا الزعم هي الدور الكبير الذي لعبه جهاز الدولة في الاقتصاد وعملية الإنتاج في مراحل معينة.

حتى الآن، لم تقم حكومة تسيير الأعمال المؤقتة بالإعلان عن برنامج واضح أو خطة شاملة توضح رؤيتها الاقتصادية أو السياسية للفترة المقبلة. لكن يمكن استنتاج بعض ملامح هذا البرنامج من التصريحات التي أدلى بها أعضاء الحكومة في مناسبات متعددة.

في حوار مع «التلفزيون العربي» يوم الإثنين 16 كانون الأول 2024، قال وزير الاقتصاد في حكومة تصريف الأعمال السورية، باسل عبد الحنان، إن الإجراءات الاقتصادية للحكومة «تشمل التحول من منظومة اشتراكية شمولية فاسدة إلى نظام اقتصاد حر تنافسي ومفتوح». وأعقب ذلك تصريح لوزير النقل في الحكومة ذاتها، بهاء الدين الشرم، في مقابلة مع صحيفة «النهار» قال فيه: «معروف عن النظام السوري أنه كان نظاماً اشتراكياً لا يشجع الخصخصة، بالعكس يعمل على عكس النظام الرأسمالي».

يحمل مثل هذا النوع من التصريحات مجافاة كبرى

حكومة تسيير الأعمال المؤقتة



بعيداً عن الكاميرات... يجري إنهاء الدعم الاجتماعي تماماً

الاستهلاكية تحت التهديد نتيجة الارتفاع الكبير في تكاليف الإنتاج والتوزيع. كما وستؤثر هذه القرارات بشكل مباشر على قطاع الزراعة والصناعة، حيث يعتمد الإنتاج بشكل كبير على المحروقات.

وهنا لا بد من السؤال: ما الذي منع حكومة تسيير الأعمال المؤقتة من الاستمرار بما تبقى من منظومة دعم كانت قد أجهزت عليها السلطة السابقة حتى باتت حدود تغطيتها شحيحة جداً؟ وإن كان هناك من سبب منطقي، فلماذا لم يجر كشفه أمام السوريين ومصارحتهم به؟

المحروقات بشكل يهدد جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية. فقد بلغ سعر لتر المازوت 17476 ليرة سورية، والبنزين العادي 19720 ليرة، بينما وصل البنزين أوكتان 95 إلى 21930 ليرة سورية. وأضافت هذه الأرقام أعباء جديدة على الأسرة السورية التي تعاني أصلاً من انخفاض الدخل وارتفاع تكاليف الحياة.

ولم تتوقف تأثيرات هذه السياسات عند أسعار السلع فقط، بل امتدت لتطال كافة مناحي الحياة. حيث ارتفعت تكاليف النقل والخدمات، وباتت أسعار المواد الغذائية والسلع

بينما كان الشعب السوري يعبر عن فرجه برحيل السلطة السابقة، التي لطالما ارتبطت سياساتها بالنهب الاقتصادي، بدأت مرحلة جديدة من التحديات المعيشية. ففي خضم هذا الفرغ الشعبي والتفاؤل بمستقبل أفضل، جاءت القرارات الجديدة المتسارعة لإنهاء الدعم الحكومي للسلع الأساسية ورفع أسعارها بشكل كبير.

فقد تضاعف سعر الخبز، المادة الأساسية لحياة أغلب السوريين، بنسبة 900% ليصل إلى 4000 ليرة سورية، في حين ارتفعت أسعار

أسطوانة «اقتصاد السوق الحر» تعود مجدداً



المستوردة، المدعومة من دولها، على السوق السورية، بينما عجزت الورش والمصانع السورية الصغيرة والمتوسطة عن الاستمرار في الإنتاج، مما أدى إلى تراجع هذا القطاع الحيوي بشكل كبير. ورغم عود السلطة السابقة بأن هذه السياسات ستجذب الاستثمارات الأجنبية وتحفز النمو الاقتصادي، إلا أن الواقع كان مختلفاً تماماً. لم تتحقق تلك الاستثمارات الموعودة، بل تراجعت القطاعات الإنتاجية الأساسية، وزادت معدلات البطالة، وارتفعت معدلات الاعتماد على السلع المستوردة. ما حدث فعلياً هو تعزيز الطابع الريعي للاقتصاد السوري، وتسريع تكديس الثروات في جيوب القلة الناهية للشعب السوري.

واليوم، عندما تطرح فكرة اعتماد اقتصاد السوق الحر كحل في سورية، ينبغي العودة إلى التجربة السابقة والنظر في نتائجها. فبدلاً من دعم القطاعات الإنتاجية الوطنية أو وضع استراتيجيات لحمايتها، جرى تدميرها باسم الانفتاح، مما يجعل تكرار مثل هذه السياسات خطراً على مستقبل الاقتصاد السوري ومعيشة السوريين.

حديث حكومة تسيير الأعمال المؤقتة اليوم عن التوجه نحو «اقتصاد السوق الحر» هو استمرار لمسار بدأت السلطة الساقطة منذ عقود، عندما تبنت سياسات تحرير التجارة الخارجية وتقليص القيود على حركة رؤوس الأموال. هذه السياسات التي تم ترويجها للشعب السوري على أنها خطوات ستجذب الاستثمارات الأجنبية وترفع من معيشة المواطنين، كل ما فعلته أنها جاءت بنتائج كارثية على القطاعات الإنتاجية الوطنية.

ويذكر السوريون كيف شهدت البلاد في ظل هذه السياسات فتحاً واسعاً لأسواقها أمام السلع المستوردة، مع تقليص الرسوم الجمركية. وأدى ذلك إلى إغراق السوق المحلية بمنتجات أجنبية، وفي معظم الحالات أرخص من مثيلاتها السورية. هذا الفرق في الأسعار لم يكن ناتجاً عن الكفاءة أو الجودة دائماً، بل عن دعم حكومات الدول المصدرة لهذه المنتجات، في وقت كانت السياسات السورية تقلص الدعم للإنتاج المحلي، ما جعل المنافسة غير متكافئة. وبهذا، سرعان ما هيمنت المنتجات

الحديث اليوم عن التوجه نحو «اقتصاد السوق الحر» هو استمرار لمسار بدأت السلطة الساقطة منذ عقود عندما تبنت سياسات تحرير التجارة الخارجية



غزو السلع الأجنبية وتحديات الإنتاج المحلي



تعيش الأسواق الآن مرحلة حساسة تجمع بين الحاجة إلى التنوع في السلع من جهة، وأهمية حماية الإنتاج الوطني من جهة أخرى.

والمنتجات الغذائية، كظروف البهارات التركية ومعلبات الشوربا الجاهزة للتحضير والمعلبات وغيرها، والتي تباع بأسعار منافسة مع شبيهاتها المستوردة أو المعبأة محلياً، مما يتيح للمستهلكين خيارات أكثر، ولكن على حساب المحلي الشبيه، فالزيت التركي على سبيل المثال يباع أقل بـ 2000 ليرة عن مثيله المحلي.

فالمنتجات والسلع الأجنبية، وخاصة التركية، على خلاف أنواعها «غذائية - كهربائية - نسيجية...» غزت أسواقنا، ورغم فرح المستهلكين بهذا النمط من الانفتاح السلي الذي تطغى عليه العشوائية، والذي حقق تنوعاً وتنافساً نسبياً مؤقتاً، إلا أن القلق على اقتصادنا وعلى إنتاجنا المحلي تضاعف!

مخاوف مشروعة وتحديات

إن الانفتاح السلي الذي تشهده الأسواق حالياً، مع العشوائية والفوضوية فيه، من المتوقع أن يزداد مع الأيام القادمة. ورغم أهميته في إمداد الأسواق العطشى بالضروريات والسلع، وبالتالي تلبية بعض حاجات المواطن، بالإضافة لخلق تنوع وتنافس يبدو أنه يصب في مصلحته حالياً، ويحرك عجلة الأسواق لاستقطاب المزيد من المستثمرين فيه لزيادة الضخ السلي من دول الجوار، لكنه عشوائي وفوضوي ودون ضوابط حالياً، والأهم أنه لا يأخذ بعين الاعتبار واقع الإنتاج والصناعة المحلية!

فإذا استمر هذا الوضع دون تدخل جدي وفعال، فستظهر تحديات أكثر خطورة، كتراجع الصناعات الوطنية التي ستجد نفسها أمام تهديد

تحقيق هذا التوازن يتطلب جهوداً مشتركة وكبيرة من جميع القطاعات الاقتصادية الفاعلة، بالإضافة للجهات المسؤولة في حكومة تصريف الأعمال الحالية، خاصة مع هذا التدفق الكبير للسلع الأجنبية، وتحديداً التركية، الذي ورغم مزاياه المؤقتة للمستهلكين من حيث التنوع والأسعار التي تبدو منافسة حالياً، لكنه يحمل في طياته تحديات كبيرة على الصناعات والإنتاج المحلي.

وسط غزو السلع الأجنبية... ارتفاع بأسعار السلع المحلية

بعد رصدنا للأسواق والأسعار في العدد الماضي، وتنبؤنا بأن ما حدث هو عودة الأسعار لوضعها السابق ولا انخفاض عليها كما كان يتم الترويج، لاحظنا خلال جولتنا هذا الأسبوع ارتفاعاً ملحوظاً على أسعار العديد من المواد، وخاصة المواد الأساسية بمعدل 2000-4000 ل.س. لكل سلعة.

فعلى سبيل المثال عاد كيلو السكر لحدود 12500 ليرة بعد أن بقي لمدة يوم أو يومين عند سعر لا يزيد عن 9000 ليرة، بينما حافظت أسعار الخضروات والفواكه على استقرارها النسبي بسبب وقف التصدير، باستثناء انخفاض ملحوظ في أسعار البطاطا.

في الوقت نفسه لاحظنا انتشاراً واسعاً لبعض السلع والفواكه من دول الجوار، كالموز اللبناني، على الرغم من وفرة الإنتاج المحلي منه، حيث سجلت أسعاره 17 إلى 18 ألف ليرة.

كما لوحظ انتشار واسع للمواد والسلع التركية التي تُعرض بكثافة في المحال والمولات وعلى البسطات، وخاصة المعلبات

السلع الأجنبية سيستهلك المزيد من موارد القطع الأجنبي المستنزفة سلفاً، بالإضافة لفقدان موارد القطع جراء تزايد عمليات التهريب، وهو عامل ضغط إضافي على الاقتصاد الوطني ككل!

فالمخاوف مشروعة من استكمال مسيرة الإجهاد على الإنتاج المحلي، التي سارت عليها الحكومات المتعاقبة للسلطة الساقطة السابقة لمصلحة كبار أصحاب الأرباح والمستغلين، ومن الواجب التنبيه والتنبيه إليها للوقوف عليها ومعالجتها بشكل عاجل وسريع قبل فوات الأوان.

وجودي حقيقي مع تزايد الاعتماد على السلع المستوردة أو المهربة، لتتفاقم مشاكل الإنتاج والعملية الإنتاجية المزمنة أكثر مما كانت عليه! فتخفيض إنتاج المعامل والمنشآت المحلية، أو الوصول لإغلاقها في ظل الانفتاح السلي الفوضوي والتنافسية غير المضبوطة، سيؤدي إلى تكريس خسارة قطاعات الإنتاج المحلي، وإلى تسريح العمال وزج المزيد منهم في سوق البطالة والباحثين عن عمل، وهذا بحد ذاته كارثة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي حالياً ومستقبلاً.

إضافة إلى أن التوسع في استيراد أو تهريب

تفشي مخالفات البناء بعد سقوط السلطة بين الضرورة والفضو



بعد سقوط السلطة المركزية في دمشق، ومع غياب النظام والرقابة الرسمية، أصبحت البلاد ميداناً للفوضى في العديد من القطاعات. من أبرز هذه المظاهر تفشي مخالفات البناء التي شهدت تزايداً كبيراً، سواء من قبل المواطنين الذين لجأوا إليها بسبب الضرورة، أو من قبل التجار والسماسرة الذين استغلوا الوضع لتحقيق أرباح غير مشروعة.

أسباب انتشار مخالفات البناء

هناك العديد من الأسباب التي فسحت المجال لزيادة انتشار مخالفات البناء، ومنها:

غياب دور مؤسسات الدولة والجهات المعنية، فغياب الرقابة من قبل البلديات وبقية الجهات الرسمية المعنية بضبط المخالفات أدى إلى تفشيها بشكل كبير.

الحاجة الاضطرارية للمواطنين لترميم بيوتهم ومنازلهم، فيسبب الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية والبيوت خلال السنين الماضية، وبسبب انتهاء عوامل الضغط عليهم وابتزازهم من قبل السلطة الساقطة السابقة وأدواتها، لجأ الكثير من المواطنين إلى عمليات الترميم العاجلة لبيوتهم، مع طغيان العشوائية وعدم الالتزام بالمعايير الفنية والهندسية.

جشع التجار والسماسرة الذين استغلوا فرصة الانفلات والفوضى وغياب الرقابة والمحاسبة لبناء وحدات سكنية وتجارية دون

ترخيص بهدف بيعها بأسعار مرتفعة والتربح منها، سواء كطوابق إضافية على الأبنية السكنية المشادة، أو بإنشاءات عقارية كاملة على الأراضي، بعيداً عن المخططات التنظيمية وضوابطها، وتجاوزاً للشروط الفنية والهندسية، بما في ذلك بعض حالات التعدي على الأراضي العامة والخاصة.

الأثار السلبية لتفشي مخالفات البناء

هناك الكثير من السلبيات جراء تفشي المخالفات، والتي لا تقف عند حدود بحث البعض المنتفع من الفوضى والانفلات عن مزايا سهلة، ومن هذه السلبيات: التضحية بالسلامة الإنشائية، فغياب الالتزام بالمواصفات الفنية والهندسية سيؤدي إلى إنشاء مبانٍ غير آمنة، مع ما يعنيه ذلك من ازدياد احتمالية انهيار المباني المخالفة، مما يهدد حياة السكان. أضف إلى ذلك ما ينجم عن ذلك من

يفرض ضرورة استعادة دور المؤسسات والجهات المختصة لعملها بالسرعة اللازمة، ومتابعة عمليات البناء الجارية ومراقبة المخالفات وضبطها من خلال تطبيق القوانين بهذا الشأن، وبالحد الأدنى لمنع حدوث المزيد من المخالفات. ففي ظل الوضع الراهن، يمثل تفشي مخالفات البناء تحدياً كبيراً يهدد السلامة العامة ويؤثر على استقرار المجتمع. لذلك فإن معالجة هذه الظاهرة تتطلب تضامناً من الجهود لوضع حد للفوضى، وضمان مستقبل آمن ومستقر للمواطنين وبضمان حقهم بسكن لائق وصحي وأمين.

على الأراضي الزراعية، أي تدمير ما تبقى من مساحات خضراء، وزراعة. ولا يغيب عن الذهن بهذا المجال أيضاً أن استخدام مواد بناء غير مطابقة للمواصفات سيساهم في تلوث إضافي للبيئة. فسح المجال لزيادة النزاعات الاجتماعية، فالتعدي على أملاك الغير والأراضي العامة سيؤدي إلى تفاقم النزاعات بين الأفراد والجماعات، ومع غياب سلطة الحد من هذه الخلافات سترتفع حدة التوترات المجتمعية. الواقع المنفلت الحالي على مستوى تزايد المخالفات والفوضى فيها

تحميل البنية التحتية، مثل شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي، الضعيفة والمتهاكلة أصلاً، ضغوط وأعباء إضافية. زيادة تشويه الطابع العمراني للمدن والأرياف، فالبناء العشوائي خارج المخططات التنظيمية والبعيد عن المواصفة، يزيد من تشويه الهوية العمرانية التقليدية ويطمسها، فانتشار العشوائيات سيؤدي إلى زيادة الفوضى وغياب التنظيم، بالإضافة إلى التشوه البصري. زيادة الأضرار بالبيئة، فالبناء المخالف في المناطق غير المخططة والمنظمة سيؤدي إلى تزايد التعدي

جرمانا ضحية لتفاقم الأزمات الخدمية ونموذج للتحديات الراهنة

مدينة جرمانا القريبة من العاصمة، وأكثر مدن الريف ازدحاماً، يقبع فيها ملايين المواطنين في دهاليز شوارع ممتلئة بالقمامة. طرقها محفرة وغارقة بمياه الصرف الصحي، مع غياب شبه تام للكهرباء والماء. واقع خدمي شديد السوء وهو ليس وليد اللحظة، بل مزمن ومتراكم منذ سنين بلا حلول، ولطالما تحدثنا عنه.

خلال جولتنا في المدينة، الحاضرة لتنوع اجتماعي وثقافي كبير، ومن خلال حديثنا مع بعض الأهالي، أكدوا لنا تفاقم الواقع الكارثي الذي آل إليه حال المدينة.

فالبنية التحتية منهارة سلفاً بسبب شدة الازدحام والكثافة السكانية، التي تراكمت مع التوسع العمراني شبه العشوائي على البنية التحتية المتهالكة نفسها «شبكات الصرف الصحي ومياه الشرب والكهرباء والهاتف» بالإضافة إلى الطرقات المهلهلة المليئة بالحفر. لكن الأكثر إلحاحاً الآن بالنسبة للأهالي هو ضرورة حل مشكلة المياه، فليس هناك برنامج موحد لضخ المياه، بالإضافة لاستمرار التوزيع غير العادل وضعف الشبكات وقدمها الذي أثر على جودة المياه، التي كانت وما زالت تصل إلى بعض المنازل مع أتربة، حتى امتنع سكان جرمانا عن شربها أو الطهو بها منذ عقود، وباتوا يعتمدون على شراء مياه الشرب من الباعة الجوالين مما زاد أعباءهم المادية. وما فاقم الوضع أكثر مؤخراً هو التردّي الكهربائي نتيجة ارتباط توريد الماء بتوفر الكهرباء شبه الغائبة! كل هذا كرس حاجة سكان المدينة للصهاريج، فلا بديل آخر سواها رغم تكلفتها المرتفعة والباهظة، لكن مع غياب الرقابة والضوابط بات أصحاب الصهاريج يسعون للماء على مزاجهم، مستغلين حاجة المواطن لها!

معضلة الكهرباء في جرمانا انعكست سلباً على حياة المواطن ابتداءً من الماء مروراً بالتدفئة وصولاً للإنارة وليس انتهاءً بالشوارع المظلمة الموحشة، كلها عوامل جعلت من الحياة في جرمانا أشبه بمعركة استنزاف يومية.

والمشكلات الخاصة بالكهرباء كثيرة ومتعددة تبدأ بعدم انتظام برنامج التقنين، وصولاً إلى ساعات الانقطاع الطويلة، وليس انتهاءً بقديم شبكة الكهرباء وأعطالها الكبيرة، فقد شهدت العديد من أحياء جرمانا انقطاعات كهربائية تجاوزت 72 ساعة، بالإضافة إلى الأسلاك الكهربائية المتدلية، وتلك المربوطة بقطعة خشبية بغية إبعادها عن بعضها لمنع التماس «الكورتاكت»، لكن كل ذلك لا يقارن بأهميتها ارتباطاً بحل مشكلة المياه.

أما المشكلة الأكثر كارثية في المرحلة الراهنة فتتمثل بالقمامة، ككارثة بيئية وصحية، فتكدس القمامة في الشوارع والأحياء السكنية بات مشهداً مألوفاً في جرمانا،

فعلى الرغم من وجود الحاويات إلا أنها لا تكفي من حيث العدد؛ فانتشارها لا يغطي الحارات كافة، مما أدى لانتشار العديد من المكبات العشوائية المتروكة لعبث الحيوانات الشاردة والقوارض، مخلقة بيئة خصبة لنمو الحشرات والذباب وما تنشره من أمراض وأوبئة، والمعضلة الجديدة الأهم هي عدم ترحيل القمامة التي تراكمت وسدت العديد من الحارات، حتى أبواب بعض المدارس باتت شبه مغلقة بالنفايات!

أزمات جرمانا ليست وليدة اللحظة؛ بل هي نتيجة تراكم طويل من الإهمال والعشوائية، منذ ما قبل انفجار الأزمة، وما زالت مستمرة من سيئ إلى أسوأ حتى الآن.

وربما يمكن القول إن مدينة جرمانا تعدّ نموذجاً للتحديات التي تواجه المدن السورية كافة في ظل الظروف الحالية.

فرغم التحديات الهائلة، ورغم يقيننا أن الحلول لن تكون سهلة وسريعة، لكنها ضرورية لإنقاذ المدينة من أزماتها المتفاقمة.

فإصلاح الواقع الخدمي في جرمانا ليس مجرد مطلب لسكانها، بل هو مسؤولية وطنية يجب أن تكون على رأس أولويات الجهات المعنية حالياً، لأن النهوض بجرمانا يعني النهوض بمنطقة تعدّ من الأعمدة الحيوية المحيطة بالعاصمة دمشق، نظراً للكثافة السكانية فيها أولاً، ونظراً لما تعكسه من تنوع وغنى مجتمعي.

الريف الحمصي ضحية الواقع الخدمي السيئ والاستغلال

تعيش حلب الشهباء اليوم واقعاً خدمياً مندهوراً وحرماً، يستدعي التدخل العاجل، ففي ظل الأمل بتحسين الأوضاع العامة، تعاني المدينة من تراجع كبير في الخدمات الأساسية مثل المياه، والكهرباء، والنظافة، إلى جانب انتشار الفوضى في الشوارع والأسواق.



مقارنة بأسواق المدينة، وهذه الزيادة السعرية ضاعفت من معاناة المواطنين، الذين يعيشون أصلاً في ظروف اقتصادية متدهورة، وتحذ من قدرتهم على تأمين احتياجاتهم اليومية.

من جهة أخرى، أدى غياب التنقل الحيوي بين الريف الكبير والواسع والمدينة إلى ظاهرة اقتصادية مقلقة، تمثلت في ارتفاع أسعار السلع الأساسية في ريف حمص

بالإضافة إلى زيادة الأعباء على كاهل المواطن الفقير، الذي اعتزم تحت وطأة هذا الاستغلال التزام بيته، مما عمق عزلته الاقتصادية، وزاد من اعتماده على بيئة محلية تفتقر إلى الخدمات والفرص.

للمواصلات العامة، وارتفاع أسعارها إلى مستويات غير مسبوقة وغير مقبولة.

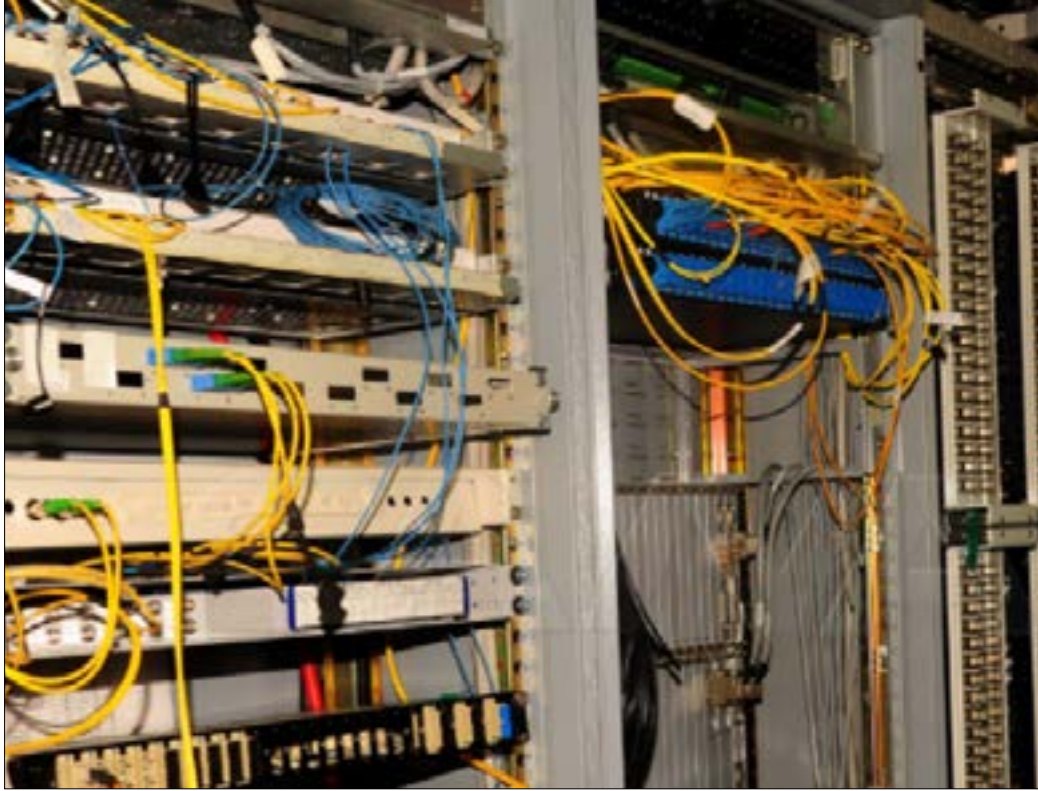
هذا الواقع وضع شريحة كبيرة من المواطنين، وخصوصاً الموظفين وطلاب المدارس والجامعات، أمام معضلة حقيقية، إذ يجدون أنفسهم غير قادرين على التنقل بين منازلهم ومقرات أعمالهم أو جامعاتهم وحتى مدارسهم، بسبب الكلفة المرتفعة للمواصلات ما بين القرى، وبين القرى والمدينة.

والنتيجة المباشرة لذلك هي تراجع النشاط الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي في هذه المناطق،

قد لا يختلف الواقع الحالي للخدمات الأساسية في ريف محافظة حمص عن سابقه قبل سقوط السلطة، إذ لا يزال الواقع الخدمي في ريف هذه المحافظة الكبيرة يعاني جموداً يكاد يطابق ما كان عليه الحال السابق، وأبرز مظاهره تتمثل في استمرار ساعات التقنين الكهربائي الطويلة التي تعيق أدنى مستويات النشاط الاقتصادي والتعليمي والمعيشي، كذلك الحال بالنسبة للمياه التي لم تتحسن بل ازدادت سوءاً.

إلا أن الأزمة الأشد تأثيراً والأكثر إلحاحاً اليوم هي الانقطاع شبه التام

حلب... السرقة للكابلات ظاهرة مستجدة



تفاقمت مشكلة انقطاع الإنترنت والاتصالات في المدينة مع تزايد وتكرار حوادث سرقة الكابلات الضوئية، حيث فقدت 70% من مناطق حلب الاتصال بالشبكة.

تصريح من «إدارة الأمر الواقع» في المحافظة، رغم تداول أرقام شكاوى عدة، لكن لم يلمس المواطنون أي استجابة أو رد مباشر عليها، أو محاولة لردع هذه السرقات التي طالت الأملاك العامة، أو محاولة معرفة من يقف خلفها، ما ينبئ بوجود محاولات تخريب ممنهجة لهذه المؤسسة، وهو ما يطرح تساؤلات وإشارات استفهام كبيرة حول ذلك؟!

أرقام صادمة

أحد المتحدثين باسم مجموعة أهلية على إحدى وسائل التواصل الاجتماعي صرح عن حجم هذه الأضرار بأن «مركز الزهراء 75% منه خارج الخدمة بسبب سرقة الألياف، أما الجميلية 14 كبلًا، والسليمانية 6 ألياف، وكل كبل فيه أكثر من 1500 إلى 1800 مشترك، ويحتاج إعادة المد والإصلاح يوميين أو ثلاثة أيام، لكن للأسف تعاد سرقتها».

وبهذا السياق تجدر الإشارة إلى بعض الأحاديث التي تقول «مصائب قوم عند قوم فوائد»، فقتل شبكات الإنترنت الأرضي كانت فرصة لشركات الإنترنت اللاسلكية الخاصة التي تزايد الطلب على الاشتراك بخدماتها، لكنها تطلب مبالغ خيالية لقاء هذا الاشتراك،

هذه السرقات المتكررة منذ أسبوعين زادت معاناة المواطنين، فبالإضافة للعزلة التي تفرضها هذه الممارسات الجنائية، فهي تعطل العديد من الأنشطة الاقتصادية والتعليمية والتجارية.

شكاوى لقاسيون

ورد إلى قاسيون شكاوى عديدة من أهالي حلب عن وجود سرقات لألياف الخطوط الأرضية والإنترنت، التي اتسعت حتى طالت مناطق عدة فيها، دون وجود أي رد رسمي أو مؤشرات للإصلاح.

إذ بدأت حالات الانقطاع منذ عشرة أيام سبقت تاريخ الشكاوى، وفي البداية كان الشك حول وجود أعطال في الشبكة كانت تسبب انقطاعات لساعات طويلة، لكن عودة الشبكة لبعض الشوارع دون أخرى في المنطقة الواحدة أكد احتمالية تعرضها للسرقة، لتتواتر الانقطاعات وتصل لمناطق عدة.

احتل الخبر العديد من صفحات التواصل الاجتماعي الخاصة بالمواطنين، في محاولة لإيصال أصواتهم والتنبيه إلى هذه السرقات، في ظل عدم وجود أي تصريح رسمي من مؤسسة الاتصالات «تراسل» حول حقيقة الأمر، أو عن عزمها إجراء إصلاحات، أو

على تطبيق الواتساب مخصصة لكل منطقة على حدة، أو من خلال المجموعات المختلفة على فيسبوك، أو من خلال تسيير مجموعات من شباب الأحياء أو المناطق في حال سماع أي محاولة للتسلل.

لكن هذه المبادرات الشعبية والأهلية الجبارة للمشاركة في حماية الأمن والسلم في المدينة تبقى قاصرة ومقيدة، بسبب حل جهاز الشرطة وعدم وجود جهاز شرطة مؤهل وجاهز للانتشار وفرض سيطرته على المدينة بأكملها.

وهو غير مشجع طبعاً، لكنه يصبح مفروضاً على البعض المضطر بحكم عمله أو دراسته للاشتراك كبدل طالما القطع مستمر.

سرقات الأملاك الخاصة أيضاً

يذكر أن هذه السرقات لم تقف عند هذا الحد من تخريب المؤسسات العامة، بل طالت أيضاً الأملاك الخاصة في أكثر من منطقة، رغم التكاثر الشعبي في التصدي لها بالوسائل البسيطة المتاحة وفق قدرتهم لحماية أنفسهم، ما دفع البعض لتأسيس مجموعات إلكترونية

واقع حلب الخدمي... ملخص للتدهور والفوضى

تعيش حلب الشهباء اليوم واقعاً خدمياً مندهوراً وحرماً، يستدعي التدخل العاجل، ففي ظل الأمل بتحسين الأوضاع العامة، تعاني المدينة من تراجع كبير في الخدمات الأساسية مثل المياه، والكهرباء، والنظافة، إلى جانب انتشار الفوضى في الشوارع والأسواق.



انعدام الرقابة تحولت ساحات وأحياء حلب، مثل ساحة «سعد الله الجابري» ذات الطابع السياحي إلى مركز للفوضى مع انتشار أكثر من 100 بسطة عشوائية فيها، والأمر ذاته يتكرر في مناطق أخرى مثل الجميلية، حيث انتشرت البسطات والصرافون والباعة الجوالون بكثافة غير مسبوقه مع الكثير من الفوضى.

إضافة لما تعانيه المدينة من فوضى مرورية كبيرة، خاصة في وسطها، بسبب غياب الشرطة الكافية لتنظيم السير، واستغلال البعض لهذا الظرف متمسكين القيام بمخالفات مرورية، كعدم الالتزام بالإشارة الضوئية والسير عكس السير، وغيرها من الأمثلة الفجة.

هذا المشهد تزامن مع ارتفاع أسعار السلع الأساسية كاللحوم والغاز والبقوليات، مما زاد الأعباء على كاهل المواطن الفقير، إضافة إلى الفوضى السعرية، فكل يغني على ليلاه!

أزمات خدمية متفاقمة تتطلب العمل الجماعي والتكاتف بين جميع الأطراف لإيجاد حلول مؤقتة وعاجلة، وصولاً لاستدامتها. فالمياه والكهرباء نحو الأسوأ، والأسواق أسيرة العشوائية، حيث شهدت المدينة انقطاعاً في المياه استمر لعشرة أيام بسبب توقف الكهرباء عن محطات الضخ التي تغذي المدينة، ورغم عودة المياه مؤخراً، إلا أن الكميات المتوفرة ما زالت ضئيلة وفق شهادة العديد من الأهالي.

على الجانب الآخر، فإن الكهرباء باتت أكثر سوءاً، إذ يحصل الأهالي على ساعتين فقط من التغذية الكهربائية خلال 24 ساعة، مما يعطل الكثير من الأنشطة اليومية ويزيد الضغط على الحلول البديلة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الأمبيرات ارتفعت أسعارها لحدود خيالية وتراجعت جودة خدماتها. لم يكن حال الأسواق أفضل، فمع

مستحيلة الحل، لكنها تحتاج إلى جهد جماعي وعاجل وتنسيق محكم بين مختلف الجهات. فعلى الرغم من الصعوبات الكثيرة التي يمكن إيرادها، إلا أن هذه المرحلة تمثل فرصة لإعادة تأهيل المدينة بما يعكس أهمية حلب الاقتصادية والتاريخية والحضارية، وإعادة الأمل إليها في حياة أفضل.

امتلاء الحاويات وعدم تفريغها لأكثر من ثلاثة أسابيع. فسيارات ترحيل القمامة تعمل بأقل من طاقتها المعتادة، مما زاد من تلوث الشوارع ودفع الأهالي لارتداء الكمامات بغرض الحماية من الروائح الكريهة.

المطلوب جهد جماعي عاجل الأزمات الحالية في حلب ليست

النفائيات أزمة بيئية وصحية متفاقمة

تعد مشكلة تراكم النفائيات في حلب من أكثر القضايا إلحاحاً في الوقت الحاضر، نظراً لتداعياتها الصحية والبيئية الكارثية، حيث تراكمت القمامة بشكل ملحوظ في مناطق مثل بستان الباشا وشارع مشفى زاهي أزرقي، حتى وصلت إلى عرض 10 أمتار في بعض الشوارع، بسبب

الاستراتيجية والتكتيك في العلم الماركسي-اللينيني (2)



// نتابع فيما يلي الجزء الثاني والأخير من المقتطفات المختارة من مقالة ستالين الهامة حول الاستراتيجية والتكتيك، التي كتبها لصحيفة البرافدا «أذار 1923». وفي هذا الجزء يتناول ستالين الأشكال المتنوعة للنضال والتنظيم، ويفرق بين «الشعار» و«التوجيه»، كما يميز ضمن الشعارات بين نوعين: «الشعار التحريضي» و«شعار العمل»، موضحاً دياكتيك تحول هذه الأشكال بعضها إلى الآخر، أو حتى إلغائها، وفقاً لمقتضيات المرحلة الملموسة.

■ ستالين

تعريب وإعداد: اسامة دليقان

المناسبة بشكل خاص للوضع المعطى.

6- أشكال التنظيم

يمكننا أن نقول الشيء نفسه عن أشكال التنظيم في المجال السياسي. إن أشكال النضال في المجال السياسي أكثر تنوعاً من أشكال الحرب. فهي تتغير وفقاً لتطور الحياة الاقتصادية، والحياة الاجتماعية، والثقافة، وحالة الطبقات، وميزان القوى المتصارعة، ونوع الحكومة، وأخيراً، وفقاً للعلاقات الدولية، وما إلى ذلك. الشكل غير القانوني للنضال في ظل الحكم المطلق، مقترناً بالإضرابات الجزئية ومظاهرات العمال؛ والشكل المفتوح للنضال عندما توجد «الإمكانات القانونية»، والإضرابات السياسية الجماهيرية للعمال؛ والشكل البرلماني للنضال في ذلك الوقت... والعمل الجماهيري خارج البرلمان الذي يتطور أحياناً إلى انتفاضة مسلحة، وأخيراً، أشكال الدولة للنضال، بعد أن تستولي البروليتاريا على السلطة وتحصل على فرصة استخدام جميع موارد الدولة وقواها، بما في ذلك الجيش - هذه، بشكل عام، هي أشكال النضال التي تبرز إلى الواجهة من خلال التجربة العملية للنضال الثوري البروليتاري.

7- الشعار والتوجيه

إن الشعارات أكثر أهمية في المجال السياسي؛ عندما يتعين علينا التعامل مع عشرات ومئات الملايين من السكان، مع مطالبهم ومتطلباتهم

المتنوعة.

الشعار هو صياغة موجزة وواضحة لأهداف النضال، القريبة أو البعيدة، التي تقدمها المجموعة القيادية، فلنقل البروليتاريا، عن طريق حزبها. وتتنوع الشعارات وفقاً لأهداف النضال المختلفة، وهي أهداف تشمل إما فترة تاريخية كاملة أو مراحل وحلقات فردية من الفترة التاريخية المعينة.

أما التوجيه فهو دعوة مباشرة من الحزب إلى العمل، في وقت معين وفي مكان معين، ويكون التوجيه ملزماً لجميع أعضاء الحزب، وإذا كانت هذه الدعوة تصوغ بشكل صحيح ومناسب لمطالب الجماهير، وإذا كان الوقت مناسباً حقاً لذلك، فعادةً ما تتبناها الجماهير العريضة من الكادحين.

إن الخلط بين الشعارات والتوجيهات، أو بين الشعار التحريضي وشعار العمل، يشكل خطراً لا يقل عن العمل السابق لأوانه أو المتأخر عن أوانه، والذي قد يكون قاتلاً في بعض الأحيان. ففي إبريل/نيسان 1917 كان شعار «كل السلطة للسوفييتات» شعاراً للتحريض. وكانت المظاهرة الشهيرة التي جرت في بتروغراد في إبريل/نيسان 1917 تحت شعار «كل السلطة للسوفييتات»، والتي حاصرت قصر الشتاء، محاولة سابقة لأوانها وبالتالي قاتلة، لأنها حولت هذا الشعار [قبل الأوان] إلى شعار عمل. وكان هذا مثالاً خطيراً للغاية على الخلط بين شعار التحريض وشعار العمل. وكان الحزب على حق عندما أدان المبادرين إلى هذه المظاهرة، لأنه كان يعلم أن الظروف اللازمة لتحويل هذا الشعار إلى شعار عمل لم تنشأ بعد، وأن العمل السابق لأوانه من جانب البروليتاريا قد يؤدي إلى هزيمة قواتها. ومن ناحية أخرى، هناك حالات يواجه فيها الحزب ضرورة تنشأ «بين عشية وضحاها» إلى إلغاء أو

تغيير شعار أو توجيه متبني، حان الوقت له، من أجل حماية صفوفه من الفخ الذي نصبه له العدو، أو ضرورة تأجيل تنفيذ التوجيه إلى وقت أكثر ملاءمة. وقد نشأت مثل هذه الحالة في بتروغراد في حزيران 1917، عندما ألغت اللجنة المركزية لحزبنا «فجأة» مظاهرة العمال والجنود التي تم الإعداد لها بعناية وتحديدها لتتم في العاشر من حزيران، بسبب تغير الوضع.

إن من واجب الحزب أن يحول بمهارة وفي الوقت المناسب شعارات التحريض إلى شعارات عمل، أو شعارات العمل إلى توجيهات محدّدة وملموسة، أو إذا كان الموقف يتطلب ذلك، أن يظهر المرونة والعزم اللذين لا ينفصلان عن بعضهما البعض في الوقت المناسب، حتى لو كان شعبياً وكان الوقت مناسباً لذلك.

إن استراتيجية الحزب ليست شيئاً ثابتاً مرة واحدة وإلى الأبد. إنها تتغير وفقاً لمنعطفات التاريخ، وفقاً للتغيرات التاريخية. وتجد هذه التغيرات في الاستراتيجية تعبيرها في حقيقة مفادها أنه مع كل منعطف منفصل في التاريخ يتم وضع خطة استراتيجية مستقلة تتوافق مع هذا المنعطف، وتكون فعالة طوال الفترة الممتدة من هذا المنعطف إلى المنعطف التالي. تحدّد الخطة الاستراتيجية اتجاه الضربة الرئيسية التي يجب أن توجهها القوى الثورية، والموقف المقابل للجماهير الواسعة على الجبهة الاجتماعية. بطبيعة الحال، الخطة الاستراتيجية المناسبة لفترة تاريخية معينة لها سماتها الخاصة، لا يمكن أن تكون مناسبة لفترة تاريخية أخرى لها سماتها الخاصة المختلفة تماماً. فمع كل منعطف في التاريخ تتوافق الخطة الاستراتيجية الأساسية لذلك المنعطف والمتكيفة مع مهامه.

الخط بين الشعارات والتوجيهات أو بين الشعار التحريضي وشعار العمل يشكّل خطراً لا يقل عن العمل السابق أو المتأخر عن أوانه

الإمبريالية تخسر الحرب في المنطقة



كوريا المحتلة من قبل الولايات المتحدة. إن كل هذه التحركات مدفوعة برغبة في تصعيد الحروب، سواء في أوروبا أو في آسيا. هذه الرغبة في المزيد من الصراعات بالوكالة ناجمة عن فهم أن التاريخ إن استمر في اتجاهه الحالي، فالذين أخضعهم القوى الاستعمارية سوف يميلون ميزان القوة. في كل مرة وجهت فيها الجماهير في دولة ما ضربة ضد القوة المهيمنة، تساعد بذلك دولة أخرى على فعل المثل. لهذا بدءاً من عام 2020، حشد شعب مالي بشكل متزايد ضد وجود القوات الفرنسية. وبحلول شباط 2022، تم طرد هذه القوات بنجاح، وهو ما مثل دليلاً آخر على أن الدول الاستعمارية أصبحت ضعيفة حديثاً. ثم قررت روسيا مواجهة حلف شمال الأطلسي، وساعد نجاحها في الهام الانتفاضات عام 2023 في فلسطين عبر إطلاق عملية طوفان الأقصى، وفي منطقة الساحل الأفريقي التي لم تحفز تفكك المجتمع الاستعماري فحسب، بل أضفت زخماً جديداً لجهود التحرير الأخرى. مثل تلك الموجودة في الصحراء الغربية، والتي أبدت فرنسا والجهات الفاعلة الاستعمارية الأخرى قلقها بشأنها.

تدور صراعات مثل هذه في أجزاء أخرى كثيرة من القارات، وتكتسب حركات التحرير مزايا جديدة. ففي المجالات الاقتصادية والدبلوماسية والاتصالات، اكتسبت المزيد من دول العالم المستعمرة سابقاً المزيد من القوة. كما عملت مبادرة الحزام والطريق على تسريع النمو. واستطاعت المزيد والمزيد من الدول إجبار القوات الاستعمارية على الخروج، كما فعلت تشاد هذا الشهر بإجبارها القوات الفرنسية على الانسحاب، ليصبح الجنوب العالمي أكثر قدرة على تحدي احتكار المعلومات في المجال الإمبريالي.

إن بروز تطبيق تيليغرام في دول الجنوب العالمي، وهو التطبيق البارز الخارج عن سيطرة الاحتكار الغربي للمعلومات، أو الذي سماه يانيس فاروفاكيس: «احتكار رأس المال السحابي»، هو السبب وراء اعتقال فرنسا لمؤسس المنصة. يرى المستعمرون أن الشبكة الاجتماعية تشكل تهديداً لأولوياتهم. لقد مكنت المنصة الإثيوبيين من مقاومة العمليات النفسية الإمبريالية، مما ساعد

المتحدة التاريخيين فإن الوصول ومن ثم تأكيد وتأييد هيمنتهم القارية الشاملة، والسيطرة على الكون بمعناه الأرضي، يتطلب بدايةً، وبشكل كاسح ماسح «حسب التعبير الشعبي»، تأمين المنطقة المركزية من العالم، والمقصود هنا منطقة الحوض العربي-الإسلامي التي نسميها مجازاً منطقة الشرق الأوسط...».

إن واقعية الساسة الأمريكيين تدفعهم للاعتراف بعدم القدرة على الانتصار ببعض المعارك، لكن هذا لا يعني بالنسبة لهم تغيير الهدف، بل تغيير الاستراتيجية المتبعة للوصول إلى الهدف ذاته. ولهذا سناحوا تالياً تطبيق الفكرة الاستراتيجية الأشمل والأعم على ما يحدث في سورية اليوم.

مازق الإمبريالية عالمي

في الحقيقة، وإذا ما استخدمنا منظوراً أوسع من سورية، فقد استدعى تغيير الاستراتيجية الإمبريالية الهجوم على المكاسب التي حققتها قوى التحرير في العالم أجمع. إن الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين هي محاولة لعرقلة انتصار كل الشعوب التي تناضل من أجل حريتها. إنها محاولة لتقليل آثار الخسارات في مناطق أخرى في العالم، كإفريقيا مثلاً، حيث تتخلص فيها المزيد والمزيد من الدول الأفريقية من الحكم الاستعماري الجديد. ربما تمكنت الإمبريالية من تدمير سورية، ومن تعطيل الحل السياسي الشامل إلى الآن، ما سمح للصهيوني بتدمير الجيش السوري. لكن عدم قدرتها على الانتصار بشكل كلي خلق أيضاً ردود فعل عكسية للقوى الإمبريالية، والتي يمكن للثوريين الحقيقيين في سورية، وفي جميع أنحاء العالم الاستفادة منها.

إن الإمبرياليين يرون تفوقهم العسكري يتحطم على يد روسيا، ومشروعهم الاستعماري الصهيوني يتجه نحو الانهيار التام. لهذا وعلى أمل استباق هزائم أكبر، فإنهم يسرعون في خططهم الحربية، ولا يفعلون هذا في غرب آسيا فقط. دبرت واشنطن انقلاباً قضائياً في رومانيا لوقف انتخاب مرشح مؤيد للسلام، وحرّضت على الفوضى العنيفة في جورجيا لمحاولة إجبار الحكومة على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وسهّلت فرض الرئيس الكوري الجنوبي يون للأحكام العرفية داخل

إن أنظمة الحكم العربية، منذ أواخر السبعينيات من القرن الماضي على الأقل، وحتى وقتنا الحالي، مع ما بقي من سلطات فيها، أو ما تغير، يجمع بينها قاسم مشترك وحيد: انتماء الدول التي تحكمها إلى الدول الطرفية ضمن معادلة «مركز - أطراف» الرأسمالية، واعتماد هذه الدول بدرجات متفاوتة على الليبرالية والليبرالية الجديدة في سياساتها الاقتصادية-اجتماعية. وضمن هذا التصنيف، ودونما حاجة للإيغال فيه لإبقاء تركيزنا على الموضوع الرئيسي، فقد كانت السلطة السابقة في سورية من السلطات التي أعطت نظام الحكم وسياساته صبغة ليبرالية واضحة. وكما هو الحال في أغلب بلدان العالم الثالث، فقد تمكنت هذه السلطة من الحفاظ على سياساتها، في التوزيع الجائر للثروة والفساد وتكميم الأفواه وتقليل مستوى الحريات وقمعها، عبر القوى المسلحة لأجهزة الأمن بالدرجة الأولى، وتوريث الجيش السوري في ممارسات أمنية استنزفت الشعب والجيش معاً، بزجه في افتتال داخلي بعيداً عن مهمته التاريخية الأصلية في الدفاع عن البلاد ضد الاعتداءات الخارجية، وكانت السلطة تأمل من ذلك أن تبقى على سكونية النظام دون تغيير.

هذه المنطقة، ولهذا سوف نشهد محاولاتها بشتى الطرق لمنع التوصل إلى حل سياسي شامل يحفظ سيادة البلاد ووحدتها.

التراجع الأمريكي وأثره على الإمبريالية

شهد العقدان الماضيان تحولات عميقة في ميزان القوى العالمي. منذ الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008، بدأت الولايات المتحدة، كقائد للمعسكر الإمبريالي، تواجه تراجعاً ملموساً على المستويات الاقتصادية والسياسية والعسكرية. دفع هذا التراجع واشنطن إلى البحث عن أساليب جديدة لإدامة هيمنتها، ومنها استخدام الحروب بالوكالة، ودعم النزاعات المحلية، وفرض العقوبات الاقتصادية، كما حدث في سورية.

إن الولايات المتحدة في مواقفها هذه لا تختلف عن القوى الاستعمارية القديمة، مثل بريطانيا وفرنسا، التي حاولت مقاومة التغيير بعد الحرب العالمية الثانية. إن الانقسام الداخلي الأمريكي قد أظهر لنا أن هناك قوى في الولايات المتحدة قد أدركت حتمية تراجع هيمنة القطب الأوحده، ولكن وبغض النظر عن من يحكم واشنطن، لا تزال البوصلة للحكم هناك هي مدى القدرة على تعطيل صعود قوى جديدة كروسيا والصين ودول «البريكس».

منذ بداية الحراك الشعبي في سورية حاولت الإمبريالية الغربية إشعال منطقتنا بحروب لا تنتهي لتقسيم المقسم وتفتيت المعفّت وإعاقة تقدم المنطقة الأوراسية بأسرها

المحلل الاستراتيجي البارز، منذ عام 2007: «المشروع الأمريكي للهيمنة على العالم ليس شيئاً طارئاً، هو مشروع قائم منذ عقود عدة، وهو، بعد سقوط الاتحاد السوفييتي تحديداً، صار أكثر وضوحاً. وبمنظور قادة الولايات

عروة درويش

لكن ما حدث في سورية - وهي التي شهدت منذ عام 2011 حراكاً شعبياً سلمياً، ثم التسلح وتدويل الصراع، انتهاء بوصول سلطات الأمر الواقع الحالية إلى الحكم بشكل أشبه بالاستلام والتسليم عبر تسوية إقليمية دولية لا تزال الكثير من جوانبها حتى اليوم خافية عن العن - أثبت بشكل قاطع بأن السكونية التي كانت السلطة الساقطة تنشدتها غير قابلة للحياة.

منذ بداية الحراك الشعبي في سورية، كان واضحاً أن الإمبريالية الغربية لم تكن تتعامل مع سورية كدولة ذات سيادة، بل كهدف استراتيجي تسعى من خلاله إلى تحقيق أجنحتها الكبرى في المنطقة. هذه الأجنحة تهدف إلى تقويض الدول المستقلة وتحولها إلى كيانات ضعيفة ومجزأة، لتضمن استمرار الهيمنة الغربية على العالم، وإحدى الوسائل لتحقيق ذلك إشعال منطقتنا بحروب لا تنتهي تعيق تقدم المنطقة الأوراسية بأسرها. ونعيد هنا التذكير بحديثنا المكرر في حزب الإرادة الشعبية حول خطط «سايكس بيكو جديدة» تقسم المقسم وتفتت المقسم.

لكن رغم أن القوى الإقليمية والدولية ذات الوزن والمصلحة نجحت بعدم السماح بتفتت لا رجعة عنه للدولة السورية رغم ما حصل لمصلحة الإمبريالية الغربية من تقسيم أمر واقع طيلة السنوات الماضية والذي يملك الآن فرصة تاريخية للتراجع عنه باتجاه توحيد جديد للبلاد بأكملها، فإن الإمبريالية الغربية لا تزال تتبنى نهجها في عدم السماح باستقرار

لكنها لم تمت بعد ويجب الحذر



على أن الارتهان للوصفات الليبرالية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي يمثل بحد ذاته حزمة من سياسات التوزيع الجائر للثروة بحيث يزيد الأثرياء ثراءً والفقراء فقراً، وهي سياسات مولدة للفساد والظلم بالضرورة، ولم تتراجع عنها السلطة الساقطة رغم الأحداث الدامية والانفجارات الاجتماعية التي حدثت وزادت في فقر ومعاناة السوريين، والإشارات والمبادرات الاقتصادية لسطة لتسيير الأعمال الحالية أيضاً تتبني قولاً وفعلاً اقتصاد السوق الحرة الليبرالية نفسها بل وتستكمل خطوات على هذا الطريق نفسه الذي بدأتها السلطة الساقطة.

لذلك، فإن أي حلّ مستقبلي يجب أن يتضمن نموذجاً اقتصادياً جديداً يعزز العدالة الاجتماعية ويقلل من الفوارق بين فئات المجتمع، تحقيق ذلك يتطلب سياسات تركز على إعادة إعمار البنية التحتية، وتأمين فرص العمل، وتوفير الخدمات الأساسية، بما يعيد الثقة بين المواطن والدولة.

ماذا عن الوضع الدولي؟

لكن علينا أن نكون واقعيين: هل يمكن فعل ذلك من قبل السوريين أنفسهم، بمعزل عن القوى الإقليمية والدولية؟ في الحقيقة، والإجابة المختصرة على هذا السؤال هي: لا. لكن من حسن حظ السوريين أننا نعيش، كما أسلفنا، في حقبة يتراجع فيها أصحاب مشروع الفوضى، بينما يتقدم أصحاب مشروع الاستقرار.

على الرغم من كل التحديات، فإن دفع السوريين، مستفيدين من الوضع الدولي المؤاتي، تجاه انتقال سياسي يشمل جميع السوريين في جميع الأراضي السورية، مبني على روح قرار مجلس الأمن رقم 2254، يمكن أن يؤدي ثماره بشكل سريع.

إن الإمبريالية الغربية كانت ولا تزال تشكل تهديداً وجودياً ليس فقط لسورية، بل لكل الدول التي تسعى للحفاظ على سيادتها واستقلالها. ولكن، في ظل التراجع الأمريكي وصعود قوى جديدة، هناك فرصة تاريخية لإعادة تشكيل الدولة السورية بالاستفادة من الوقوف إلى صف القوى الصاعدة على الصعيد الدولي، بما يخدم مصالح الشعب السوري.

في هذا السياق، لم تكن سورية إلا واحدة من الساحات التي حاولت الإمبريالية الغربية من خلالها تعطيل هذا الصعود. فمنع الصين من الوصول إلى عقدة رئيسية في التجارة العالمية عبر سورية، ومحاولة تقويض النفوذ الروسي في المنطقة، كانا من أبرز الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة وحلفائها.

ومع ذلك، فإن فشل مشروع الفوضى في تحقيق هذه الأهداف يشير إلى عمق الأزمة التي تعاني منها الإمبريالية الغربية. إن الموقع الاستراتيجي لسورية قادر من هذه الزاوية على شرح سبب اهتمام الغرب بتفجير المنطقة، كما هو قادر أيضاً على تفسير اهتمام الدول صاحبة المصلحة في عدم تفجير الوضع في سورية، في السعي بجميع الوسائل «مع سلطة الأسد أو دونها» للحفاظ على الاستقرار ومنع الانفجار من التمدد إلى بقية الدول، ونخص هنا بالذكر دول تركيا والخليج العربي.

دكتاتورية الفساد، والليبرالية: وجهان لعملة واحدة

لا يمكن الحديث عن إسقاط النظام في سورية دون الحديث عن حل سياسي شامل يعالج الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي كانت جنوراً للانفجار، وسمحت بتحويل القضية السورية، وتحويل الحراك الشعبي السلمي لخدمة قعقة السلاح التي لم تؤد إلا إلى تعميق مشاكل السوريين. إن السياسات الليبرالية التي اعتمدها الدولة منذ العقد الأول من الألفية، من رفع للدعم وتقليص لدور الدولة في توفير الخدمات، ساهمت في زيادة التهميش الاجتماعي وخلق بيئة خصبة للتوترات.

من الأمور التي تثير الاهتمام حقاً أن السلطة السابقة كانت تعادي الإخوان المسلمين في العلن، بينما تطبق برنامجهم الاقتصادي ذاته على أرض الواقع. وبغض النظر عن الأحاديث غير العلمية، والتي لا تمثل إلا «هرجاً ومرجاً» لا أساس له، عن أن السلطة الساقطة كانت تطبق «اشتراكية شمولية فاسدة»، فالحقيقة أن السلطة السابقة كانت تطبق برنامج سوق مفتوح ليبرالي رأسمالي فاقع وفساد بطبيعته في أي دولة يطبق فيها؛ فمن المهم التأكيد

سقوط السلطة بالإشارة إلى أن: «سورية بواقعه الملموس، واقعه الاجتماعي السياسي الاقتصادي، هي خاصرة رخوة يمكن أن يستغلها الغرب الجماعي لتأزيم الوضع في المنطقة. لذلك المطلوب هو الإسراع في إيجاد حلول للأزمة السورية».

ومن اللافت للنظر أن الجمهور الذي كان يحسب على السلطة في 2011، لم يبق منه أحد في 2024، والسبب في ذلك هو السياسات الليبرالية المتوحشة التي أدت منذ 2005 إلى التهيئة للانفجارات التي حدثت تالياً.

بالعودة إلى مظاهر الإمبريالية الغربية في سورية، فقد كان أحد أبرزها هو دعم التسليح بناءً على أسس مذهبية وطائفية، وإيجاد البيئة المباشرة وغير المباشرة لانطلاق المنظمات الإرهابية مثل داعش «تنظيم الدولة الإسلامية» وجبهة النصرة، وتمكينها بهدف توظيفها كأداة لزعة استقرار البلاد بشكل مباشر، وعبر إعطاء السلطة السابقة ذريعة محاربة الإرهاب أثناء رفضها الذهاب إلى الحلول السياسية.

عندما فشل هذا النهج في تحقيق الأهداف الغربية، تحولت الاستراتيجية نحو استخدام العقوبات الاقتصادية كوسيلة لإضعاف الدولة والمجتمع على حد سواء. هذه العقوبات، التي فرضت تحت ذريعة معاقبة النظام، بينما هدفت في حقيقتها إلى إفقار الشعب السوري ودفعه نحو الاستسلام، في الوقت الذي زادت السلطة السابقة من ثرواتها.

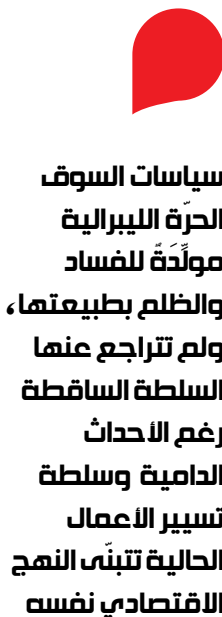
لكن لا يجب أن يجعلنا التركيز على الوضع السوري في التحليل، أن نتناسى بأن الصراع قد أتى في سياق تحولات دولية أكبر، أبرزها صعود قوى جديدة تنافس الهيمنة الغربية. هذه التحولات كما قلنا تتجلى في تصاعد دور روسيا والصين على المسرح الدولي، ولكن أيضاً التحولات «الهامة لكن غير المكتملة بعد» في مواقف دول وازنة في الإقليم من الصراع في سورية، ربما أبرزها تركيا التي رفضت الانصياع للغرب فرفضت الالتزام بالعقوبات على روسيا بعد بدء الحرب في أوكرانيا، وكذلك السعودية التي تمكنت من الاتفاق مع إيران برعاية صينية. إن إنشاء كتلتين مثل «البريكس» ومبادرة الحزام والطريق يهدد منظومة الهيمنة الغربية التقليدية بأسرها.

في منع الإرهابيين المدعومين أميركياً من نشر قدر قاتل من الانقسام والارتباك. إن ما تريد واشنطن القيام به هو الحفاظ على أنظمة التسلسل الهرمي العنصري داخل دول «الأطراف الرأسمالية» التي لا تشهد حراكاً حالياً ضد الإمبريالية، مثل المغرب. وفي الوقت ذاته السعي لجلب عدم الاستقرار إلى الدول التي تخرج، ولو ببطء، من فلك الهيمنة الغربية مثل إثيوبيا وأريتريا وتركيا.

الخطوة الإمبريالية بالنسبة لإثيوبيا وتركيا، وحتى إيران كما شهدنا في المظاهرات الأخيرة، هي الاستفادة من المشاكل والتناقضات الداخلية الموجودة في هذه الدول، وحرف الحراك الشعبي عن مساره عبر تأجيج التوترات العرقية والانقسامات الداخلية، ما يسمح للمؤسسات التابعة لواشنطن، سواء الدولية منها أو غير الحكومية، للتدخل وإدامة الانقسامات. هذا هو ما كانت تفكر فيه مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية في عام 2010، عندما انطلقت شرارة «الربيع العربي»، عندما كانت هناك جهود متزايدة لزعة استقرار البلدان التي عقدت شراكة مع الصين وروسيا. لا يزال هذا المشروع قيد التنفيذ، لكن الإمبرياليين أجبروا على التراجع عن العديد من الجبهات. حتى في ليبيا -التي تعد الانتصار العظيم لمروحي الفوضى في وزارة الخارجية الأمريكية- لا تزال هناك عقبات تظهر أمام محاولات حلف شمال الأطلسي إدامة الفوضى فيها.

ماذا تريد الإمبريالية من سورية؟

كما أشرنا، كان التدخل الغربي في سورية جزءاً من مشروع أكبر يهدف إلى إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط بما يخدم المصالح الغربية. منذ بداية الحراك الشعبي في سورية عام 2011، عملت الولايات المتحدة وحلفاؤها على استغلال التوترات الداخلية، معتمدين على السياسات الليبرالية التي أضعفت الدولة الوطنية وزادت من معدلات الفقر والبطالة. هذه السياسات أدت إلى اغتراب المواطن السوري في وطنه، ما جعل المجتمع السوري أكثر هشاشة أمام التدخلات الخارجية بما فيها العدوان الصهيوني، وهو الأمر الذي أكدته **حزب الإرادة الشعبية قبل أيام من**



سياسات السوق
الحرة الليبرالية
مولدة للفساد
والظلم بطبيعتها،
ولم تتراجع عنها
السلطة الساقطة
رغم الأحداث
الدامية وسلطة
تسيير الأعمال
الحالية تتبنى النهج
الاقتصادي نفسه

قائمة طويلة من مجالات التعاون على طاولة المباحثات الجزائرية الروسية



في زيارة تعكس تطور العلاقات الاستراتيجية بين الجزائر وروسيا، وصل نائب وزير الدفاع الروسي، الجنرال يونس بك يفكوروف، ونائب وزير الخارجية الروسي والممثل البرنابي الخاص للشرق الأوسط وأفريقيا، ميخائيل بوغدانوف، إلى الجزائر في زيارة عمل امتدت يومين. تضمنت الزيارة لقاءات مع الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون ووزير الخارجية أحمد عطاق، بالإضافة إلى اجتماع مع الفريق أول السعيد شنفريحة، رئيس أركان الجيش الجزائري.

■ كنان دويصر

تعزيز العلاقات الثنائية

أوضح الطرفان، أن الزيارة جاءت في إطار تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، التي شهدت تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة. العلاقات الروسية الجزائرية لطالما كانت ذات طابع استراتيجي، حيث يرتبط البلدان بعلاقات وثيقة في مجالات مختلفة، من الاقتصاد والتجارة إلى الدفاع والطاقة، ناقش المسؤولون خلال الاجتماعات مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك الاقتصاد ومكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى قضايا إقليمية ودولية. وأكد بيان للخارجية الروسية: أن التنسيق بين موسكو والجزائر يشمل قضايا السياسة الخارجية، لا سيما في منطقة الساحل والصحراء وشمال أفريقيا. ويأتي هذا التنسيق في سياق رؤية مشتركة لحل النزاعات بالطرق السلمية وتعزيز الاستقرار في المناطق المتأزمة.

على القضايا المهمة التي يجري تنسيق العمل ضمنها على مستويين، الدور العربي للجزائر، وكذلك الدور المهم في غرب أفريقيا. وصف ميخائيل بوغدانوف العلاقات الجزائرية-الروسية بأنها «جيدة وذات مستوى استراتيجي»، مشيراً إلى استمرار اللقاءات والجهود المشتركة لتعزيز هذه العلاقات. وأكد على أهمية التعاون في القضايا الإقليمية، مثل: الوضع في سورية ولبنان وفلسطين. وأشار إلى أن العلاقات الثنائية ليست مقتصره على التعاون العسكري والاقتصادي، بل تمتد لتشمل التنسيق في القضايا الجيوسياسية الكبرى.

دور الجزائر في شمال وغرب أفريقيا

تعتبر الجزائر لاعباً رئيسياً في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل، وتعتبر قضايا مكافحة الإرهاب والسيطرة على الحدود والجماعات الانفصالية، قضايا أساسية في علاقة الجزائر مع دول الكونغوالية «مالي، النيجر، وبوركينا فاسو». والتي زارها في تشرين الثاني الماضي، وفد روسي بقيادة نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك ونائب وزير الدفاع يفكوروف، رغم الخلافات مع مالي بشأن قضية الأزواد، والتي تم تداول تقارير أنها ستسبب قطعاً للعلاقات مع روسيا. يبدو أن هذه التحديات لن تعيق التعاون الجزائري-الروسي. الجزائر، التي تتبع سياسة خارجية قائمة على مبدأ «الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية»، تجد في روسيا شريكاً داعماً لرؤيتها الإقليمية.

تعتبر الجزائر بوابة رئيسية للنفوذ الروسي في شمال وغرب القارة. بالنسبة للجزائر، توفر الشراكة مع روسيا فرصة لتقوية موقفها الإقليمي والدولي، لا سيما في ظل التحديات التي تواجهها في محيطها الإقليمي. الجزائر وروسيا تشتركان في رؤية قائمة على رفض التدخلات الخارجية وضرورة إيجاد حلول داخلية للنزاعات. هذه الرؤية المشتركة تعزز من فرص تعاونهما في مواجهة التحديات الأمنية والسياسية في المنطقة. كما أن التنسيق بين البلدين يمتد إلى قضايا الطاقة، حيث تعتبر الجزائر أحد أهم موردي الغاز إلى أوروبا، بينما تمتلك روسيا خبرة تقنية متقدمة في هذا المجال.

ناقش الجانبان الجهود المشتركة في مكافحة الإرهاب، وهو مجال ذو أهمية خاصة لكلا البلدين. تعاني منطقة الساحل والصحراء من تحديات أمنية كبيرة، من بينها انتشار الجماعات الإرهابية والاتجار بالبشر والمخدرات. وفي هذا السياق، تبرز أهمية التعاون الجزائري-الروسي لتعزيز الأمن والاستقرار. الجزائر، التي تمتلك خبرة طويلة في مكافحة الإرهاب، تسعى لتوظيف هذه الخبرة في إطار تعاون إقليمي ودولي يشمل روسيا.

الأبعاد الدولية والإقليمية

تأتي الزيارة في سياق اهتمام متزايد من قبل روسيا بتعزيز وجودها في أفريقيا، حيث

هل تتحول أوكرانيا في 2025 إلى هزيمة جماعية للغرب؟



تدل المؤشرات كافة، أن الصراع الروسي الأوكراني يمضي نحو تسويته وحله في عام 2025، وذلك على الرغم من كل محاولات التصعيد التي يقوم بها النظام الأوكراني مؤخراً... لكن، تبقى احتمالات التفجير الواسع قائمة حتى تحقيق هذا الأمر.

■ يزن بوظو

وبعض المتشددين في أوروبا، إلى محاولات التصعيد، عبر استفزاز روسيا بضربات محددة وضغط في شتى المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية، أملاً في جرّ موسكو إلى رد فعل عنيف ما يعيد رص صفوف الغربيين من جهة، ويفرض على إدارة ترامب المقبلة استمرار مسار التصعيد نفسه.

فمؤخراً، وبالجانب السياسي والأمني شنت القوات الأوكرانية هجمات صاروخية جديدة داخل الأراضي الروسية، ومضت إلى اغتيال الجنرال الروسي إيغور كيريلوف، أما اقتصادياً فترفض كيف تمديد عقود الغاز من روسيا إلى أوروبا عبر أراضيها، الأمر الذي لا يؤثر كثيراً على موسكو، إلا أنه يشكل ضغطاً جدياً على أوروبا.

وعند كل فعل من هذا النوع، تتجهز أوكرانيا أمنياً واستخباراتياً إلى رد فعل روسي عنيف، دون جدوى، ويبقى الرد الروسي هو نفسه عملياً: حيث بات تحرير أراض جديدة في شرقي أوكرانيا لصالح روسيا حدثاً

بات «تنازل أوكرانيا عن أراضيها الشرقية» دونيتسك ولوغانسك، وعدم الحديث أساساً عن شبه جزيرة القرم، أحاديث شبه طبيعية في وسائل الإعلام الغربية، كما يناقش الساسة الغربيون أوروبياً وأمريكياً هذه المسائل جدياً، بما فيهم الرئيس الأوكراني، الذي أعلن قبوله لهذا التنازل مقابل حلمه بغطاء للناطق على بقية الأراضي الأوكرانية. إن هذا التحول السريع للخطاب الغربي من «تحرير الأراضي الأوكرانية كافة» إلى «هدنة» وأخيراً إلى «التنازل عن هذه الأراضي» يشير بحد ذاته إلى حجم التراجع والهزيمة الغربية في هذا الصدد. وذلك بعدما غاب الحديث تماماً عن «خطة النصر» لزيلينسكي، وغياب الحديث عن أي «هجوم مضاد» آخر بعد فشل الأول.

وسط هذه الأحاديث والتراجع، وغياب أي مؤشرات عن هجوم مضاد أساساً، يسعى الرئيس الأوكراني مع المتشددين في الولايات المتحدة،

جدياً، فلا يزال بإمكان المتشددين والمتطرفين الأمريكيين القيام بأفعال استفزازية متهورة وخطيرة، قد تشعل حرباً واسعة النطاق، إلا أن ذلك يحدده مدى قدرة العقلانيين داخل الدول الغربية والولايات المتحدة على ردهم عن القيام بذلك، وعليه، فإن 2025 سيشهد إما نهاية الصراع الأوكراني بهزيمة تاريخية للغرب مجتمعاً، وهو الاحتمال الأكبر، أو تصعيداً حربيّاً واسع النطاق يخسر به الجميع، وهو احتمال ضئيل إلا أنه يبقى قائماً.

الإعلامية والسياسية، فإن تحقيق أهداف موسكو من العملية العسكرية الروسية الخاصة التي أطلقتها في أوكرانيا، من عدمها، هو من يحدد هذا الأمر في نهاية المطاف، وما نشهده حتى الآن، أن موسكو تحقق أهدافها بنجاح، وشهدت أوروبا تغييرات سياسية هامة، صعّدت وتصدت خلالها تيارات سياسية جديدة، تسعى لتطوير العلاقات مع موسكو بالصد من الرغبة الأمريكية والمصلحة الأوكرانية. رغم ذلك كله، يبقى خطر التصعيد

شبه يومي، لتتقدم القوات الروسية بوتيرة سريعة، وفي المقابل نشهد انهيارات خطوط الدفاع الأوكرانية على طول خط الجبهة، ومن جهة أخرى انخفاض وزن وحجم «هجوم كورسك» بما في ذلك سياسياً.

تحاول وسائل الإعلام الغربية تصوير روسيا على أنها مهزومة، تحضيراً للرأي العام الغربي، والإبقاء بأن التنازل عن الأراضي الأوكرانية لصالحها، يأتي من «موقع قوة»، لكن وبعيداً عن الصد والرد والجدالات

تفكيك السردية الجديدة / القديمة لقوى «هامش التوازن»



مع انفتاح المجال السياسي واللجم النسبي للسلاح والقمع المباشر فإن وزن الصراع الفكري والمعركة على الوعي ستزداد من أجل التعويض «غير المباشر» للقمع واللجم السابق ذاته لأي تحوّل حقيقي نحو التغيير. ولهذا فإن قوى النظام القديم ومن خلفها قوى العالم القديم وعلاقاته ضمن كل دولة غربية كانت أو إقليمية، ستتلون بلباس التغيير أو تناقش مع الواقع الجديد ولكن عبثاً تتخلص من تناقضها كاشفةً تموضعها ضد العالم الجديد.

د. محمد المعوش

في التطور الكاشف

إن النتيجة التي وصلها الصراع في المنطقة هي تعبير مكثف عن تناقضات العالم القديم ليس في المركز الغربي فقط، بل ضمن القوى الصاعدة نفسها. إن التدمير الهجين الذي تتبعه الإمبريالية -الذي ينبع من تعفن بنى المجتمع الرأسمالي ككل وما ينتج من تفكك في المجتمعات عالمياً على مستوى العقل والمؤسسات الاجتماعية والسياسية- لا يمكن تجاوزه من خلال الإبقاء على قاعدته المؤسسة، أي الرأسمالية. ولهذا، فإن تطور الصراع في المنطقة يكشف عن أن قوى العالم الجديد من أجل رفع التوازن في وجه العالم القديم، عليها أن تتجاوز نفسها بالضرورة من خلال فتح أفق تطور نقيض للرأسمالية على مستوى الاقتصاد والسياسة والثقافة وكامل التنظيم الاجتماعي. هذا من أهم ما يكشفه الصراع في منطقتنا حتى في جانبه الذي يراه البعض «هزيمة» لطرف «محور المقاومة» بينما هو في الحقيقة يكشف الجوهر الثوري لتناقضات القوى التي تحاول مواجهة الإمبريالية والدفاع عن نفسها، ويعطي المرحلة الحالية والقادمة معناها ويحدد مهامها.

في مهام المرحلة

من الطبيعي أن الواقع الذي خلقته نتيجة الصراع في المنطقة معبرة عن نفسها

وسائل الإعلام المهيمنة بشكل عام، والمقابلة مع الرفيق قدري جميل على تلفزيون سوريا كمثال، فإن السردية التي تتصاعد، وستتصاعد أكثر -والتي كانت موجودة سابقاً ولا شك، ولكنها اليوم تتصدّر المشهد- تلك السردية هي أولاً الهجوم على اليسار والاشتراكية والشيوعية، وثانياً الهجوم على الدور الوظيفي لروسيا عبر نقل المعركة من معركة ضد «النظام السوري» إلى معركة مع روسيا. وهنا لا نقول بالتنازل بين الاشتراكية والشيوعية وروسيا كدولة راهنة «بل كوريثة للتجربة التاريخية الأرقى للاشتراكية»، بل نحاول الإشارة إلى العناوين المركزية للهجوم والسردية المهيمنة التي تأقلمت مع الواقع الجديد ومع «الأخضام» الجدد.

ما يهمنا هنا هو الإشارة إلى أن تطور هذه السردية في وجه الاشتراكية والشيوعية من جهة، ودور روسيا الوظيفي والتاريخي في كونها تعبر عن التجربة التاريخية الأرقى للاشتراكية، هو تعبير ضمني عن المهام التاريخية الضرورية الموضوعية على جدول الأعمال. ولهذا فالسردية الجديدة لا تخلو من التناقض الداخلي والهزل في لغتها، نتيجة التناقض الداخلي للقوى التي تعبر عنها. فهي مثلاً من جهة، دخلت في معركة مع «النظام السوري القديم» صاحب السياسات النيوليبرالية، بينما هي ضد جدول الأعمال الثوري في مواجهة تركة الرأسمالية والنيوليبرالية، وبالتالي ضد التركة التاريخية للفكر الثوري والاشتراكية والشيوعية. ونتيجة أن الواقع يحتاج إلى إجابات عملية من أجل التصدي للآزمة الاقتصادية والاجتماعية وعدم الاستقرار واحتمالات التفكك، فإن ما ترفعه من شعارات في جوهرها النيوليبرالي يعبر عن مشهد تكرر هزلي لعقود النيوليبرالية. وكمثال آخر، إنها من جهة في معركة ضرورية مع عدم الاستقرار والتدمير الهجين، ولكنها في الوقت ذاته تخوض هجوماً على الدور الوظيفي لروسيا الداعمة للاستقرار العالمي، لا بل تتخربط في الدفع نحو التشفي ب«هزيمة

روسيا في سوريا» وكأنهم فرحون بهذه «الهزيمة» في تعبير ضمني عن «انتصارهم» متجاهلين أن الواقع الجديد ليس أكثر من التعبير عن توازن القوى التي ساهمت روسيا وقوى العالم الصاعد في تشكيله (وإن كان لهذا الصعود سقفه التاريخي الذي بدأ بالظهور ويجب تجاوزه). فلولا قوى العالم الصاعد هذه لما كان للواقع السياسي الجديد من وجود، بما فيه القوى التي لها الأمر الواقع اليوم، ولا حتى للدول التي في خلفيتها.

ونحن بغنى عن الإشارة إلى أن هذه القوى تحمل جدول أعمال التفكيك الهوياتي بمختلف مظهراته. هذا التناقض ونتيجة لضغط الواقع يظهر، وسيظهر أكثر، الهزل في أداء هذه القوى المتناقضة داخلياً. وهذا الهزل والتناقض يظهر أكثر ما يظهر في الهجوم على حزب الإرادة الشعبية (والقرار 2254 ضمناً)، حيث كان هذا الحزب بالتحديد هو أول من دعى إلى الحل السياسي والحوار وتغيير النظام القديم تغييراً جذرياً وعميقاً وشاملاً ومواجهة تفكيك البلاد وتفجيرها، وكان أصحاب السردية الجديدة قد تبنوا لغة الحل ولبسوا دور قوى الحل دون جدول أعمال بديل بكل بساطة، بل بالعكس، يتبنون جدول أعمال السلطة الساقطة نفسها من حيث جوهره النيوليبرالي، ومن هنا هجومهم على ما هو ضرورة مستحقة تقود إلى التغيير الحقيقي المنشود.

تفكيك الهجوم الجديد

لأن الصراع السياسي سيتصاعد هناك بالضرورة من أجل تفكيك هذه السردية الجديدة/القديمة وإظهار تناقضها الداخلي، لا في عملية دفاعية عن الذات في وجه «الالتهم»، بل من خلال هجوم على هذه التناقضات وغيرها في السردية التي ليست إلا تعبيراً عن هامش توازن نسبي مؤقت بين قوى وعلاقات عالمية يجب تطويره في المنطقة والعالم، فإن جدول الأعمال وضغط الواقع أكبر من أن يسدّه «فرح الانتصارات بمفعول رجعي».

أصحاب السردية الجديدة لبسوا دور جدول أعمال بديل عن النيوليبرالية نفسها التي سارت عليها السلطة الساقطة

أوهام جديدة «الهيمنة أو الفوضى»



يعبر شعور غامض النفس رويداً رويداً، مزيج من فرح وبهجة تخفف أعباء الروح المتعبدة وأمل بجديد ينسل من عتمة الليل إلى الصباح، وترقب مشوب بطيف من الخوف ألا يتعثر في المرحلة المقبلة. بهذه الروح يحاول السوري التقاط اللحظة وقراءة المشهد وفهم ما يجري والانتقال من الانفصال إلى الفعل، بعد أن جرى إبعاده عن دائرة القرار والفعل لسنوات طوال.

الرضا الاجتماعي»، من هنا تأتي ضرورة تحقيق درجة متوافق عليها من الرضا، تتحقق فيها كرامة المواطن ويتوفر فيها مستوى معاشي كريم، وهو ما يتطلب حريات سياسية ووعياً سياسياً وفكرياً يمكن للسوريين من خلاله تحقيق مصالحهم وإرادتهم، عبر برامج سياسية واقعية تساعد في الحصول على «السلطة والكرامة والثروة».

تحمّل الدوافع الثقافية والفكرية والذهنية، عند الناس ضمناً جذوراً اقتصادية واجتماعية عميقة تتطلب الكثير من البحث للوصول إليها وفهمها وتحديد نقاط التلاقي فيها لتساهم في بناء هوية ذاتية جديدة جامعة.

ينخرط الناس اليوم في النشاط السياسي بصور مختلفة ودرجات متفاوتة. ويحاولون إيجاد تمثيلات سياسية حقيقية تعبر عن مصالحهم وما يريدونه، بعد تجربة مريرة مع تمثيلات واصطفافات اختلطت حراكهم سابقاً، وجعلتهم يدفعون ثمناً باهظاً جداً، ولكنهم أيضاً تعلموا من خلالها ما هو مطلوب، اصطفاف من نوع آخر أكثر جذرية وأكثر وضوحاً، عابر لاصطفافات التأييد والمعارضة والرمادية، وعابر لاصطفافات القومية والدينية والطائفية والعشائرية، لتحقيق المهمة الأشد صعوبة وتعقيداً وهي بناء الجديد.

والتي اجتمعت وتعمقت مع آفات أوجدتها السنوات الأخيرة التي تلت انفجار الأزمة، قائمة طويلة فيها عناوين ملفات عديدة وضخمة لدرجة مرعبة «سياسية واقتصادية واجتماعية وحقوقية ووطنية... الخ»، تتدرج تحتها عناوين فرعية: فقر مطلق وصل حد الجوع الفعلي، وبطالة واعتقالات ومخدرات وأشكالها، ودعارة وتهجير وتششت للعائلات في الداخل وبين الدول، وانحدار فني وفكري وثقافي مرعب... وغيرها الكثير؟ مما جعل مستوى الرضا الاجتماعي ينخفض ويتدنّى بشدة، وصل في كثير من الحالات إلى درجة الانعدام.

وكما أكدت قاسيون سابقاً أن الرضا الاجتماعي هو من القضايا شديدة التعقيد، وأن «الأكثر بروزاً ووضوحاً، وربما تأثيراً ضمنياً، هو الرضا الاقتصادي؛ أي مدى رضا الناس عن أوضاعهم المعيشية»، حيث ينظر الإنسان إلى «مستقبله الشخصي ومستقبل بلده بعين التفاؤل والرضا، ويكون قادراً على بناء أحلام حتى لو كانت صغيرة، ويثق بإمكانية تحقيقها، على عكس ما يحدث في دول تعيش حالة تراجع طويل الأمد، فتتساقط ثقة من نوع معاكس؛ ثقة بأن المستقبل أكثر سوءاً من الحاضر، وهو كافٍ لخفض معدلات



الانطلاق من التعاطي مع الواقع السوري من ثنائية «الهيمنة أو الفوضى» لا تصنع نصراً لأحد

دوامه لا تسير باتجاه واحد، وأن الانطلاق من التعاطي مع الواقع السوري من ثنائية «الهيمنة أو الفوضى» لا تصنع نصراً لأحد، فالنصر لا يصنع بالقتال وحده، بل بالتفكير الجدي والعميق. ويدركون أيضاً أنه عند التعرض لأية قضية يجب وضع الاحتمالات المتنوعة والمختلفة وحتى المتناقضة منها على الطاولة وبحثها جماعياً، وعدم الاكتفاء بتحطيم نمط الحياة القديمة بل الانشغال برسم ما ستكون عليه البلاد لاحقاً، ففي أيام الأحداث الكبرى تكون الخطوة الأولى أن يفكر الشخص ما العمل؟

اليوم يعلن الناس عبر الفعل والحراك المباشر، عن رغبتهم بالقطيعة مع كل الذي عايشوه مكرهين في السابق، برموزه وبنيتهم وقوانينه... الخ، إضافة إلى كل الآفات الأخلاقية والنفسية والاجتماعية الناتجة عنه

إيمان الخياط

وكما يحدث في كل حدث مفصلي أو تحول تاريخي، يستثار جدل واسع تتضارب فيه الآراء وتتقاطع، ويساهم جزء كبير من الفضاء الإعلامي وراكبو الموجة ومروجو الإشاعات بإثارة المزيد من الغبار واللعب على تأجيج العاطفة وتغليبها على التفكير السياسي العميق والهادئ المطلوب في هذه اللحظة، في محاولة لرسم أطر جديد للمشهد، مشهد لا توحى ملامحه باتفاق القوى الفاعلة حول النتائج المرجوة منها، حسب ظنهم.

رغم ابتعاد السوريين عن الفعل السياسي بأشكاله المتنوعة، حزبية ونقابية ومدنية والخ، وبالدرجة الأولى عن الشكل الحزبي له، إلا أنهم يدركون من تجربتهم أن الانتقام



حزب الإرادة الشعبية

قيمة الاشتراك السنوي للأفراد

600000

2025

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

اطلاق حملة الاشتراكات السنوية

«خلونا نفرح»

تكتف الصور الكثير من المعاني الكامنة. تنقل صورة منشورة لطفل يحمل لوحة كتب عليها: «خلونا نفرح» في قلب واحدة من التجمعات المتنوعة التي شهدتها مدن سورية مؤخراً رسالة هامة، تنقاطع فيها مع الكلمات البسيطة التي نادى بها شباب في فيديو نشره موقع فاسيون يوم الجمعة 20 من الشهر الحالي والذي جاء مفعماً بأحداث متسارعة.

إيمان الأحمد

«لن نسمح للعدو المحتل أن يخرب علينا فرحتنا، فرحة الشعب السوري»، هكذا بدأ الشاب السوري بيانه البسيط والواضح، وجه به رسالة إلى «كل وسائل الإعلام، وكل العالم، أن يخرج المحتل من أرضنا، أرض سورية غير القابلة للمساومة، لن نسمح بالمساومة على شبر واحد من أرضنا». تأتي أهمية هذه المشاهد والتصريحات التي يوثقها الناس وينشرونها على وسائل التواصل بالصوت والصورة، من الدلالات التي تطرحها في لحظة نوعية فارقة من تاريخ سورية الحديث، ومؤثرة في حياة ومصير الشعب السوري كله. ليس فقط لأنها تعبر عن موقف المجتمع السوري عامة من قضايا الهامة والأساسية ومنها قضية الوطنية وتحرير أراضيها المحتلة، ولكن من كونها تصدر عن شخصيات بسيطة تنتمي إلى جموع تتشارك القهر والفقر وتواجه مختلف أنواع الدعاية لتغيير مفاهيم كانت أساساً للبيئة الوطنية، واستبدالها بطروحات وأوهام سياسية تحاول نخب

كثيرة سياسية وإعلامية، خارجية وداخلية، نشرها والترويج لها سواء من خلال طمس الحقائق أو تشويهها بحيث يجري إفراغ الصراع في المنطقة من محتواه الحقيقي، وإقناع الناس بإمكانية التطبيع والمساومة مع عدو استهلك مقدرات البلاد واستنزف خيراتها ودمر جيشها. تحثت مظاهرات الأهالي الاحتجاجية في بلدات حوض اليرموك ضد العدو الصهيوني

مؤخراً رغم استهدافهم بالقمع والرقاص الحي، صحة البوصلة الشعبية. يطالب المتظاهرون السوريون في المنطقة المحتلة بتوقف توغل «الكيان الصهيوني» داخل الأراضي السورية، ورغم معرفتهم بالوضع المتردي بعد تدمير جيش الاحتلال لمقدرات الجيش السوري وعتاده وحالة عدم الاستقرار في البلاد إلا أنهم تنادوا لتجميع الصفوف ومواجهة جيش الاحتلال، وأرسلوا رسائل عديدة تتضمن دعوات لأهالي المنطقة للتوجه إلى قرية معربة التي جرت فيها المظاهرة للتنديد ورفض أي وجود أو انتهاك من قبل

الاحتلال الصهيوني للأراضي السورية في حراك وطني صرف، وموقف جامع يرفض تفكيك المجتمع السوري وتشيتت قواه في خلافات ثانوية ليس لهم فيها مصلحة. تعي الشعوب عدوها الحقيقي. يقول الشهيد المشتبك باسل الأعرج في حديث عن المقاومة الفلسطينية: «لم تكن فلسطين فردوساً لأهلها، لكن فقراءها دافعوا عنها وكأنها الفردوس». تتشابه خيارات الشعوب أمام الأخطار التي تواجهها. ويدفع الفقراء دائماً ضريبة التحرر والانعتاق ولكنهم دائماً أيضاً يربحون المعركة وينتصرون.

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



الإضراب العام 1936 في دمشق



إدانة شركة برمجيات «إسرائيلية»

أصدرت قاضية أمريكية حكماً الجمعة 20 من الشهر الجاري لصالح شركة «واتساب» في دعوى قضائية تتهم مجموعة «إن إس أو» «الإسرائيلية» باستغلال ثغرة في تطبيق «واتساب» لتثبيت برامج تجسس تتيح مراقبة 1400 شخص منهم صحفيون وناشطون ومعارضون. وفقاً لوثائق المحكمة، خلصت القاضية فيليبس هاميلتون إلى أن هذه المجموعة مسؤولة عن الاختراق وانتهاك التعاقد، ورحب خبراء الأمن السيبراني بالحكم. وصف جون سكوت رايلتون، الباحث في مؤسسة Citizen Lab الكندية لمراقبة الإنترنت، الحكم بأنه تاريخي وله «تداعيات ضخمة على صناعة برامج التجسس». وقال في رسالة فورية: «لقد اختبأت الصناعة بأكملها وراء الادعاء بأن كل ما يفعله عملاؤها بأدوات القرصنة الخاصة بهم ليس مسؤوليتهم... يوضح حكم اليوم أن مجموعة «إن إس أو» مسؤولة في الواقع عن انتهاك العديد من القوانين».

في عام 2019، رفعت «واتساب» دعوى قضائية ضد «إن إس أو» للحصول على أمر قضائي وتعيضات، متهمة إياها بالوصول إلى خوادم المنصة دون إذن قبل ستة أشهر لتثبيت برنامج Pegasus على الأجهزة المحمولة للضحايا.

نقابة الفنانين السوريين تستعيد نجومها

أعلنت نقابة الفنانين السوريين أنها قررت إعادة كل الفنانين الذين ألغت السلطة السابقة عضويتهم في النقابة إليها، وحسب المعلومات فإن هذا القرار سيضم أكثر من 100 فنان سوري جرى فصلهم بعد انفجار الأزمة في سورية عام 2011. وجاء في البيان الصادر عن نقيب الفنانين محسن غازي: «بعد الاطلاع على جلسات مجلس نقابة الفنانين العائدة لعام 2015 وما يليها والمتضمنة فصل العديد من الفنانين سواء لأسباب مالية وغيرها إن وجدت، حسب تعبيره، يعاد قيد كل الزملاء والزميلات المفصولين أو المشطوب قيديهم إلى سجلات فروعهم النقابية أصولاً» وطلب من فروع نقابة الفنانين كافة إعداد قوائم الفنانين المفصولين من سجلاتهم كل حسب فروعهم. وأكد أن سنوات الفصل من السجل لا تعتبر مدة مفقودة بل من المدة المؤهلة للتقاعد». وسيضم كثير من الفنانين ومنهم أصالة نصري، وسامر المصري، ومكسيم خليل، وجمال سليمان، وبارا صبري، ورامي حنا، وعبد الحكيم قطيفان، ومحمد آل رشي، وعزة البجرة، وآخرون، عودتهم للنشاط الفني في بلادهم.



للتواصل مع حزب الإرادة الشعبية في جميع المحافظات.. الرجاء الاتصال بالأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	حمص	حسن المصري	0932515122	دير الزور	زهير المشعان	0932801133
درعا	خالد الشرع	0968844820	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
السويداء	كنان دويعر	0992469336	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	حلب	جمال عبدو	0933796639
دمشق وريفها	محمد عادل اللحام منظمة الشباب	0944484795 0933060528	حماة	انور ابوحامضة	0933763888	الرقية	محمد فياض	0945817112